موقف السهروردى من المنطق الأرسطى

أ. على بوقلبع (*)

المقدمة

إن مصطلح «المنطق» لا نجده عند أرسطو، وإنما أطلق على علمه الجديد اسم «التحليلات» أى «العلم التحليلى»، بمعنى العلم الذى يحلل العلوم إلى مبادئها وأصولها[١]. أما مصطلح المنطق فإن مستعمله الأول يبقى مجهولاً، إلا أن الدكتور عبدالرحمن بدوى يرجح أن يكون واضعه من تلامذة وشراح أرسطو ، وضعه للمقارنة بين الأرغانون الأرسطى والديالكتيك الرواقى[٢]. أما محمد ثابت الفندى فيعتقد أن هذا المصطلح من وضع الرواقية للدلالة على دراسة الكلام والفكر معاً[٣].

وحتى تعريف المنطق لم يتطرق إليه أرسطو[٤]، وإنما عرفه تلامذته من بعده بأنه «الآلة العاصمة للذهن من الوقوع فى الخطأ». بينما يعتقد جول تريكو أن أرسطو حصر المنطق فى «صورة العلم»[٥].

من خلال التعريف المقدم نلاحظ أن المنطق هو العلم الذى يبحث فى صحيح الفكر وفاسده، بوضعه القوانين التى تجعل هذا الفكر يتجنب الوقوع فى الأخطاء . وهكذا يصبح موضوع الفكر الإنسانى من ناحية صحته وفساده ، فإذا توافق الفكر وهذه القوانين يعتبر صحيحاً، وإذا خالف هذه القوانين يعتبر فاسداً. لذا نستنتج خاصيتين للمنطق.

الأولى : البحث فى الفكر الإنسانى قصد الوصول إلى قوانين، ومعرفة الشروط التى تجعل هذا الفكر صحيحاً.

الثانية : تطبيق هذه القوانين على أنواع الفكر المختلفة لمعرفة الصواب من الخطأ.

(*) أستاذ المنطق وفلسفة العلوم - قسم الفلسفة - جامعة منتورى - قسنطينة - الجزائر.

obeikandl.com

كما أن أرسطو لم يثر موضوع المنطق، لكن من خلال مضمون كتبه حدده مؤرخو المنطق بثلاثة مواضيع هى :

١ - التصورات التى يعبر عنها بالحدود والألفاظ، ويلاحظ أن أرسطو لا يفرق بين التصور والحد، بل يعتبرهما شيئاً واحداً.

٢ - الأحكام والقضايا.

٣ - الصور الاستدلالية ، مثل القياس الذى يعتبره أكمل أشكال الاستدلال، ثم الاستقراء والتمثيل.

وما يلاحظ أن الدراسات المنطقية الأرسطية كانت منطقية مجردة، إلا أن تلامذته وشراحه مذجوا بين هذه الدراسات وبين دراسات أخرى، حيث أصبح المنطق مزيجاً من المسائل السيكولوچية واللغوية والميتافيزيقية[٦]، ذلك أن كتاب «التحليلات الأولى» يهتم بقوانين الفكر المجردة، لذا اعتبر كتاباً منطقياً محضاً، بينما موضوع كتب «المقولات والبرهان (التحليلات الثانية) والجدل» مزيج من الميتافيزيقيات والطبيعيات والإلهيات إضافة للمنطق.

ولما ترجم المنطق إلى اللغة العربية وقف منه المسلمون مواقف متباينة، بين مؤيد إلى حد التقديس، ورافض إلى حد التحريم، وناقد إما محاولاً إصلاحه ليتماشى ومعتقده ، أو معترف بدوره فى مجالات معينة دون مجالات أخرى.

والمشكلة التى تثيرها مداخلتى تدور حول موقف السهروردى الصوفى من المنطق المشائى. متتبعة المسائل التى حاول السهروردى نقدها وإصلاحها، مركزة على المباحث الثلاثة التى عرف بها المنطق، متطرقة أولاً إلى ما قدمه أرسطو ثم ما انتقده السهروردى أو ما غير من مصطلحاته ثانياً.

مبحث التصورات والحدود :

بادئ ذى بدء نحاول تحديد مفهوم التصور لغوياً واصطلاحاً، ثم نتطرق إلى علاقته بالحد واللفظ. فحين نقول لغوياً : تصور الشىء يعنى تخيله، وتصور له الشىء: صارت عنده صورة[٧].

أما اصطلاحاً : يعرفه علماء النفس بأنه حصول صورة الشيء فى العقل[٨]. أما عند المناطقة وبالتحديد عن الغزالى فهو : « إدراك الذوات التى يدل عليها بالعبارات المفردة على سبيل التفهيم والتحقيق، كإدراك المعنى المراد بلفظ الجيم والشجرة»[٩]. ويعرفه أبو البركات البغدادى بأنه :«تمثل صور فى الذهن للأشياء الموجودة فى الأعيان كأنها مثل وأشباح يلحظها الإنسان بذهنه»[١٠].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلى:

١ - أن التصور فكرة عامة مجردة تصدق على عدد لا محدود من الأشياء، كما يفهم منه عدة صفات.

٢ - التصور عملية عقلية، ومن ثمة فهو مصطلح نفسى سيكولوچى باعتباره يدل «على الفعل العقلى الذى يرى بواسطته شيئاً أو موضوعاً فى ماهيته، ويقتصر على هذه الرؤية دون أن يثبت أو ينفى»[١١].

٣ - يلاحظ وجود فرق بين التصور والحد واللفظ. ذلك أن الحد أو الاسم يصفه البعض بالإشارة أو التغيير أو العلامة التى نشير بها للتصور، نظراً لصعوبة الفصل بين التصور والحد، أما اللفظ الذى سماه الغزالى «العبارة المفردة» ، فمنه يتكون الحد. لكن يلاحظ أن الحد يتكون من لفظ أو عدة ألفاظ مثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية عربية اللسان، فالحد الأول الذى هو موضوع يتكون من أربعة ألفاظ، بينما المحمول يتكون من لفظين فقط. وإذا كان التصور مصطلحاً سيكولوچيا ، والحد مصطلحاً منطقياً، والألفاظ لغوية. فإن أرسطو لم يستعمل مصطلح «التصور» فى كتابه «الأرغانون» ، وإنما استعمل مصطلح «الحد» لأن كتابه كان منطقياً وليس سيكولوچيا ، ذلك أنه لم يتطرق فيه لأية مسألة نفسية[١٢].

بينما يقسم السهروردى موضوع المنطق - على غرار معظم المناطقة المسلمين - إلى تصورات وتصديقات، مما يؤكد أنه مزج بين المصطلحات المنطقية والنفسية باعتبار وجود ترابط كلى بين التصورات والحدود والألفاظ ، ذلك أن التصور بدون صيغة لفظية يعتبر عدماً[١٣].

هذا المبحث نتناول فيه ثلاثة عناصر : الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى ، المعانى ، والتعريفات :

أولاً : مبحث الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى :

١ - دلالة اللفظ على المعنى :

لقد لاحظ المناطقة أن كل لفظ يتداوله الناس فيما بينهم يدل على معنى قائم فى ذهن صاحبه، ومن ثم فقد كان شائعاً عند المناطقة المسلمين ثلاثة أنواع من الدلالات دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام. لكن يلاحظ أن السهروردى غير الألفاظ والمصطلحات . فدلالة المطابقة سماها «دلالة القصد» وتعنى وجود تطابق كلى بين الدال والمدلول مثل أن يدل لفظ إنسان على الحيوان الناطق. أما دلالة التضمن فقد سماه «دلالة الحيطة» ويدل على معنى هو فى ضمنه ومن جملته، كأن يدل لفظ الإنسان على الحيوان والناطق، لأن كليهما جزء متضمن فى الكل «إنسان» أما دلالة الالتزام فقد سماه «دلالة التطفل» وهو ما يفهم منه معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جملته ، لكنه لازم له ومقارن غير منفك عنه، كما يدل لفظ السقف على الحائط. وما يلاحظ أن هذه الألفاظ والمصطلحات التى أطلقها السهروردى تعبر عن جانب نفسى شعورى قصدى - لا على جانب صورى منطقى موضوعى - حتى توافق اتجاهه الصوفى الذى تبناه واعتقده (١٤).

إن هذا التقسيم فى حقيقته لغوى ، لذلك فهو غير وارد عند أرسطو، وبالتالى فقد استمده من المناطقة المسلمين الذين تأثروا إما بالدلالة التى وردت فى اللغة العربية، أو بالدلالة التى وردت عند الرواقيين. وعلى سامى النشار يتبنى الاحتمال الثانى، حيث يرى أن الدلالة عند مناطقة الرواقية تعرف «بكون الشىء يلزم من تصوره تصور شىء آخر» ولذلك يقسم الدلالة عندهم إلى دلالة على المعنى الحقيقى، وهى ما تعرف بدلالة المطابقة. ودلالة على جزء المعنى وتعرف بالتضمن. ودلالة على لازم المعنى (الالتزام) . . ثم قارن بين الدلالة عند النحويين وبين الدلالة عند الرواقيين ليصل إلى وجود اختلاف بينهما، لأن النحويين يعرفون الدلالة بأنها

«فهم المعنى من اللفظ المستعمل فيه، فإن كان موضوعاً للفظ فهو المطابقة ، وإن كان موضوعاً لجزئه فهو تضمن، وإن كان خارجاً عنه فهو التزام»[١٥].

٢ - دلالة اللفظ على عموم المعنى وخصوصه :

قسم أرسطو اللفظ إلى كلى وعرفه بأنه ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد. وجزئى وعرفه بأن نفى عنه صفة الأول حيث قال: ما ليس من شأنه ذلك[١٦]. هذا التقسيم يتبناه السهروردى إلا أنه يغير كعادته فى المصطلحات ، فاللفظ الكلى سماه «المنحط» ، بينما الجزئى سماه «الشاخص»[١٧].

٣ - رتبة اللفظ من مراتب الوجود :

تناول أرسطو هذا التقسيم بغموض كبير، حيث تطرق إليه فى سياق الكلام على الاسم والكلمة بقوله:« فنقول أن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التى فى النفس، وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت وكما أن الكتاب ليس واحدا بعينه للجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحدا بعينه لهم، إلا أن الأشياء التى ما تخرج بالصوت دال عليها أولا، وهى آثار النفس واحدة بعينها للجميع. والأشياء التى آثار النفس أمثلة لها وهى المعانى»[١٨]. لكن يظهر هذا التقسيم بوضوح عند الغزالى ويتأثر به السهروردى الذى يرتب الألفاظ أربعة مراتب يحتل اللفظ المرتبة الثالثة، يقول فى اللمحة الأولى فى المورد الثالث :« إن للشىء وجوداً فى العيان، ووجوداً فى الأذهان، ووجوداً فى اللفظ، ووجوداً فى الكتابة»[١٩]. لكنه لا يهتم بهذا الترتيب كثيراً لذلك يتجاهله فى كتابه «حكمة الإشراق» إلا أن ابن تيمية يرتب الألفاظ مرتبتين فقط وجود فى الأعيان ووجود فى الأذهان[٢٠].

٤ - انقسام اللفظ فى ذاته :

يعتبر هذا الجزء تكملة للتصنيف الثالث ، لهذا صنف أرسطو الألفاظ المفردة إلى اسم وكلمة (فعل) بمصطلح النحويين، ثم عرف الاسم بأنه لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان. أما الكلمة فهى تدل على ما تدل عليه فى زمان [٢١] . ومن التعريفين تبدو محاولة أرسطو التمييز بين الاسم والكلمة، ويؤكد هذا بمقارنته بين الاسم

«صحة» والكلمة «صح» ، كما أراد أن يميز بين الفعل والإشارات الطبيعية وأصوات الحيوانات من جهة وبين الاسم والقول من جهة أخرى. فقسم الاسم إلى :

١ - أسماء محصلة «إنسان» . ب- أسماء غير محصلة (معدولة) «لا لإنسان».

كما قسم الكلمة إلى :

أ - الكلمة المحصلة «صح».

ب- الكلمة غير المحصلة «لا صح». ثم قسم الكلمة من جهة أخرى إلى قائمة: والقائم ما دل على زمن الحاضر . وغير القائم : وهو ما دل على الزمنين الماضى والمستقبل[٢٢]. هذا التقسيم يتبناه السهروردى بحيث لم يزد ولم ينقص منه شيئاً ما عدا «الأداة» التى أهملها أرسطو نظراً لخصائص اللغة اليونانية التى لا تستعملها بينما تستعملها اللغة العربية، ولهذا يقول السهروردى: «اللفظ المفرد إما يدل على معنى غير تام التعقل ويسمى «أداة» ، أو على معنى تام»[٢٣].

٥ - نسبة الألفاظ للمعانى:

هذا الجزء ابتدأ به أرسطو كتاب «قاطيغورياس» (المقولات) حيث قسمها إلى:

أ - المتفقة أسماؤها : عرفها «إنها التى الاسم فقط عام لها، فأما قول الجوهر الذى يحسب لاسم فمختلف مثل الإنسان المصور، الحيوان.

ب- المتواطئة أسماؤها : يقال أنها التى الاسم عام لها، وقول الجوهر بحسب الاسم واحد بعينه كالإنسان والثور.

جـ- المشتقة أسماؤها :«يقال أنها التى لها لقب شىء بحسب اسمه غير أنها مخالفة له فى التصريف مثل الفصيح من الفصاحة، الشجاع من الشجاعة[٢٤].

هذا التقسيم يتبناه السهروردى ، لكنه يغير فقط كعادته من بعض المصطلحات حيث يقول:« والمعنى العام إما يكون وقوعه على كثيرين بالسواء كالأربعة على شواخصها ويسمى العام المتساوق، وإما أن يكون على سبيل الإثم والأنقص كالأبيض على الثلج والعاج، وسائر ما فيه الإثم والأنقص، ونسميه المعنى

المتفاوت، وإذا تكثرت ، وإذا تكثرت مسميات اسم واحد لا يكون وقوعه عليها بمعنى واحد سميت أمثاله مشتركة، والاسم إذا أطلق فى غير معناه لمشابهة أو لمجاورة أو لملازمة سمى مجازا»[٢٥].

ثانياً : المعانى :

ويشتمل النقاط التالية :

١ - نسبة الموجودات لمداركنا.

٢ - نسبة الموجودات بعضها إلى بعض بالعموم والخصوص.

٣ - تقسيم المعانى باعتبار اليقين وعدم اليقين.

٤ - نسبة بعض المعانى إلى بعض (نسبة المحمولات إلى الموضوعات).

١ - نسبة الموجودات إلى مداركنا :

تنقسم الموجودات بالنسبة لمداركنا عند المناطقة إلى قسمين:

أ - موجودات محسوسة : وهى التى يمكن إدراكها عن طريق الحواس الخمسة وتتمثل فى الأشياء المادية ذات الأشكال والروائح وغيرها.

ب- موجودات غير محسوسة : والتى لا يمكن إدراكها عن طريق الحواس، وإنما نستدل عليها من خلال الأثر الذى تتركه، وذلك لأنها ليست من طبيعة مادية، نظراً لأنه ليس لها شكل تتخذه كالعلم والرحمة، والقدرة.

٢ - تقسيم المعانى باعتبار اليقين : قسمت المعانى إلى:

أ - معانى لموجودات مشخصة عينية يطلق عليها الجزئيات والتى تدرك عن طريق الحواس، هذا النوع لا يهتم به كل من أرسطو والسهروردى.

ب- موجودات كلية غير متعينة ووسيلة إدراكها عند أرسطو العقل والاستدلال، إلا أن السهروردى يضيف وسيلة ثالثة لإدراكها وهو الحدس الصوفى، والذى هو عبارة عن نور يقذفه الله فى قلب محبيه ومريديه. مما جعل البعض يعتقد

أنه قد تأثر فى هذه النقطة بأفلاطون الذى أطلق على المعانى الكلية «المثل» ووسيلة إدراكها «التعقل».

٣ - نسبة المحمولات إلى الموضوعات أو (نسبة بعض المعانى إلى البعض):

وتسمى أحياناً الكليات الخمسة أو المحمولات ، وتعتبر أموراً كلية عامة تشترك فى خصائصها جميع الموجودات الجزئية المشخصة ، وتتشابه كتشابه عمرو وزيد فى الإنسانية. وقد قسمها أرسطو إلى:

أ - ذاتية مقومة : والذاتى المقوم ينقسم إلى:

أ - ١ - الجنس : وهو الكلى الذى تندرج تحت كليات أخص منه، ويطلق على كثيرين مختلفين بالحقيقة.

أ - ٢ - النوع : ويعتبر كذلك كلياً يندرج تحت كلى أعم منه، فهو المقول فى جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة.

أ - ٣ - الفصل : وهو خاص باشتراك الأفراد فى حقيقة واحدة حيث يميز الشىء عن المشاركات العامة.

ب- صفات عرضية : (الأعراض) والتى يصفها السهروردى بقوله :«ما يتأخر عن الحقيقة تعقله»[٢٦]. والتى تنقسم بدورها إلى:

ب-١ - أعراض لازمة غير مفارقة : وتسمى أعراضاً ذاتية (عامة) وهى التى تحمل على النوع أو الجنس حملاً مطلقاً وتوصف بأنها المقول على أفراد مختلفين[٢٧].

ب-٢ - أعراض مفارقة : يعرفها السهروردى «هى كل ما يقال على ما تحته حقيقة واحدة قولاً غير ذاتى كالأبيض للأنواع الكثيرة»[٢٨]. من خلال ما تقدم نستنتج أن الصفات الذاتية ثلاثة هى: الجنس، النوع، الفصل. بينما الصفات العرضية قد تكون عامة (العرض العام) أو خاصة (العرض الخاص) ومن ثم نحصل

على خمسة صفات أساسية أى «محمولات» باعتبارها أجناساً تترتب صاعدة إلى أن تنتهى إلى جنس الأجناس والتى هى أعلى الأجناس والتى حصرها أرسطو فى عشر مقولات، واحدة جوهر وتسعة أعراض وهى: الكم، الكيف، المضاف، الأين، المتى، والوضع، له، أن يفعل، ينفعل[٢٩]. إلا أن السهروردى حصرها فى أربعة فقط هى: الكم، الكيف، المتى، والأين[٣٠].

ثالثاً: التعريفات:

إن هذا المبحث لم يتوسع فيه أرسطو كثيراً، وإنما اهتم بالتعريف الحقيقى. رغم وجود تعاريف كثيرة منها ما عرف عند القدماء ومنها ما أضيف عند المحدثين، وسنركز على التعريف المنطقى الذى أخذه أغلب المناطقة من التعريف الأرسطى:

التعريف الحقيقى: وهو التعريف الذى أقره أرسطو، واعتبره أساس التصور وبه يحصل مفهومه فى ذهن المعرف، ويتم ب:

١- التعريف بالحد:

يعرفه أرسطو بأنه «القول الدال على ماهية الشىء»[٣١]، لأنه يتكون من الجنس القريب والفصل أى من الصفات الذاتية المقومة، وينقسم إلى:

أ - الحد التام: وهو الذى يتألف من الجنس القريب والفصل، كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق، حيث «حيوان» جنس قريب، «ناطق» فصل خاص بالإنسان.

ب- الحد الناقص: وهو الذى يتكون من جنس بعيد وفصل أو من الصفات العرضية سواء كانت عامة أو خاصة. مثل: «الإنسان جسم مدخن» فـ «جسم» جنس بعيد، «مدخن» صفة عرضية. ويستعمل هذا التعريف الأخير لتمييز الأشياء عن غيرها، لأنه لا يستوفى جميع الذاتيات. لذا يفضل أرسطو التعريف بالحد التام.

٢ - التعريف بالرسم:

يحده أرسطو بأنه «.. وإن لم يكن مما يقال فى الحد فمن البين أنه عرض لأنا قد قلنا أن العرض هو ما ليس يحد بخاصة ولا جنس، وهو موجود فى الشىء الذى هو عرض»[٣٢].

وهو نوعان :

أ - **الرسم التام** : ويتكون من جنس قريب، وخاصيات مثل «إنسان حيوان مدخن» حيوان جنس قريب، و«مدخن» عرض عام.

ب- **الرسم الناقص** : ويتكون من جنس بعيد وعرض عام «الإنسان جسم مدخن» ، «جسم» جنس بعيد، و«مدخن» عرض عام.

٣ - شروط التعريف :

حتى يؤدى التعريف الحقيقى الغاية التى وجد من أجلها وضع أرسطو عدة شروط منها:

أ - شروط من حيث الغاية :

أ -١ -من حيث المعنى.

أ - ١ - ١- ضرورة ألا يعرف الشيء بما يساويه فى المعرفة والجهالة. إلا أن المناطقة المحدثين يرون أنه قد يضطر المفكر إلى ذلك خصوصاً عندما يكون أحد الطرفين أوضح من الطرف الثانى كأن يعرف الأعزب بأنه الذى ليس متزوجاً.

أ - ١ - ٢ - يجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، مثل تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع نهاراً، حيث لا يمكن طلوع النهار إلا بظهور الشمس.

أ - ١ - ٣ - يجب ألا يعرف الشيء بنفسه، كتعريف الإنسان بالحيوان البشرى.

أ - ١ - ٤ - يجب ألا يعرف الشيء بما هو أخفى منه أو بأى حد أكثر غموضاً وإبهاماً منه مثل تعريف النار بأنه اسطقس الشبيه بالنفس.

أ - ١ - ٥ - يجب تجنيب تعريف الشيء بأن نضيفه لآخر (المتضايفان) كأن يعرف الأب بأنه الذى له ابن.

أ - ٢ - من حيث اللفظ.

يجب ألا يعرف المنطقى الأشياء بألفاظ غريبة ، مبهمة الدلالة، كما يجب ألا

يستعمل ألفاظاً مشتركة أو مجازية ، لأن هذا يجعل السامع لايدرى المقصود من التعريف.

ب- شروط من حيث الحقيقة :

لابد أن يكون التعريف معبراً عن الماهية المكونة من المقومات الذاتية للشيء، بمعنى يتكون من الجنس والفصل، لأن الجنس يحدد بعض من الماهية، بينما يحدد الفصل بعضها الآخر.

لكن هذا الحد الأرسطى وشرطه الأخير يرفضه السهروردى تحت عنوان «قاعدة إشراقية فى هدم التعريف المشائى» حيث يرى أن حصر الذاتيات أمر صعب جداً «فإن قال المعرف بذاتى معين فما يدريه أنه هو الذاتى الحقيقى، وأنه لم يغفل عن ذكر ذاتيات أخرى أهم، إضافة إلى أن معرفة الذاتى الخاص (الفصل) لا يتم إلا بمعرفة الذاتى العام (الجنس)، وبما أن الذاتى العام مجهول فإن الذاتى الخاص هو بدوره يبقى مجهولاً، وسيعجز الحس عن تعريفنا به، وبالتالى لابد من تعريفه بطريق آخر هو الحدس»(٣٣). أما ما يراه أرسطو من أن التعريف يوصل إلى معارف، فإن هذا الموقف يرفضه السهروردى ، ويرى استحالة الوصول إلى المعرفة عن طريق التعريف الأرسطى القائم على الجواهر والأعراض للأسباب التالية:

١ - افتقار الجوهرية إلى التعريف باعتباره معرفة سلبية.

٢ - تكون فصول الجواهر مجهولة مثل النفس والمفارقات الأخرى الجوهرية.

٣ - الأجسام والأعراض تدرك وتعرف عن طريق الحس أو المشاهدة.

٤ - تتسلل اللوازم حيث أن الجواهر لا تعرف إلا باللوازم، وهذه خصوصيات لا تعرف إلا بلوازم أخرى، وهذه بدورها تعرف بلوازم ثالثة . . إلخ، مما يؤدى إلى التسلسل الذى بدوره يصعب من معرفة شيء فى الوجود.

٥ - الأمور البسيطة تدرك عن طريق الحواس، ومن ثم لا تحتاج إلى تعريف كالليونة. .

٦ - يفرق السهروردى بين عالم الأذهان وعالم الأعيان . والمقولات (المحمولات الكلية) لا توجد إلا فى عالم الأذهان، ومن ثم يسميها عالم التصورات الذى يختلف عن عالم الحس[٣٤].

٧ - يجب أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، ويعنى أن تنطبق كل صفة يتكون منها على كل أفراد المعرف، إلا أن السهروردى ينبه إلى أخطاء قد ترتكب، فيفقد الحد قيمته ، وتتمثل فى :

أ - إذا كان جزء من المعرف مجهولاً، فإنه يستحيل الحد سواء فى الأشياء المحسوسة أو غير المحسوسة.

ب- إذا كان هناك شك فى جزء من المعرف فإنه يسلب صفة الجمع والمنع.

ت- لا يمكن أخذ الجزء مكان الجنس مثل الإنسان حيوان ناطق حيث أن الحيوان لا يدل على جزء بل يدل على كل.

ث- من الخطأ أخذ الفصل مكان الجنس مثل لا يحق أن يقال العشق إفراط المحبة لأننا فى هذا المثال وضعنا الفصل «المحبة» مكان «الإفراط» والعكس صحيح، وكان من المنطق أن نقول«العشق هو المحبة المفرطة» فتصبح المحبة «جنس» والمفرطة فصل[٣٥].

جـ- يجب أن يعرف التعريف بأمور تخصه «إما لتخصيص الآحاد أو لتخصيص البعض أو الإجماع»[٣٦]. فهو بهذا يرى أن التعريف يجب أن ينتقل من المعرف العام إلى الخاص بعملية تحليلية، أو من الخاص إلى العام بعملية تركيبية، وهو بهذا يخالف الحد الأرسطى الذى ينتقل من العام إلى العام كما فى التعريف بالكليات الخمسة.

من خلال ما سبق نستنتج أن السهروردى يقر بأن الباحث لا يحتاج - وفى كل الحالات - التعريف الأرسطى الذى يتكون من الجنس والفصل.

مبحث القضايا

أولاً : القضايا :

١ - تعريفها :

لقد خصص أرسطو كتاباً لمناقشة القضايا بعنوان «بارى أرمنياس» أى العبارة - التى تنحل إلى مقولات وحدود - فعرفها «بأنها كل قول دال، - لا على طريقة الآلة لكن - كما قلنا - على طريق المواطأة ، وليس كل قوم بجازم ، وإنما القول الجازم الذى وجد فيه الصدق أو الكذب»[٣] . من خلال تعريفه هذا يتضح أن القول ينقسم إلى قسمين:

أ - قول جازم يخبر عن أمر ما، وبالتالى يحتمل الصدق والكذب، وهذا هو القضية الخبرية.

ب- قول غير جازم لا يحتمل الصدق والكذب، وهى القضية الإنشائية التى تفيد التعجب والتساؤل وغيرهما. . وهذا النوع لا يعتبره أرسطو قضايا خبرية. وقد تبنى أغلب المناطقة المسلمين المشائين القضية الأرسطية ولكنهم ألبسوها حلة إسلامية، رغم أنهم حاولوا تغيير تعريفها لفظياً إلا أنها بقت أرسطية المضمون ، فقد عرفها السهروردى - وإن كان تعريف مأخوذ من تعريف الغزالى - «بأنه الخبر الذى يسمح لسامعه الحكم لمن أتى به أنه صادق وكاذب فيه»[٣٨] .

٢ - أنواع القضايا :

قسم أرسطو القضية إلى قضية حملية، ويسميها أحياناً «قضية محصلة»، وقضية معدولة، وقضية موجهة، مهملاً بذلك القضية الشرطية والمعدومة والتى نجد السهروردى وأغلب المناطقة المسلمين قد تطرقوا إليها.

أ - **القضية الحملية** : يعتبرها السهروردى أبسط القضايا، ويعرفها بكونها قضية

«حكم فيها بأن أحد الشيئين هو الآخر أو ليس»[٣٩]، مثل الإنسان حيوان، أو الإنسان ليس بحيوان. وهو نفس التعريف الذى قال به أرسطو، والقضية الحملية تنحل من الداخل إلى : موضوع يصفه السهروردى بأنه المحكوم عليه، ويعتبره المادة المنطقية، ومحمول والذى يعتبره «الصفة التى نحكم بها على الموضوع»[٤٠]. ورابطة بينهما وتسمى عند المسلمين «النسبة الحكمية» أما من حيث تقسيمها من حيث كم الموضوع فقد قسمت إلى أربعة قضايا.

القضية الكلية : وتعتبر عند أرسطو أساس كل قياس منتج، حيث تكون الصفة المحمول منطبقة على جميع أفراد الموضوع. أما مصدرها يكون العقل. يسميها السهروردى «القضية المحيطة» ويرد جميع القضايا إليها[٤٢] ولكنه يخالف أرسطو فى مصدرها حيث يرجعها للحكمة الإشراقية التى تتطلب المعرفة بالكليات وليس بالجزئيات.

القضية الجزئية : يكون فيها المحمول منطبق على جزء من أفراد الموضوع، وما يلاحظ أن أرسطو يهمل هذا النوع من القضايا، لأنه كان يعتقد أن لا علم إلا بالكليات. وقد تأثر به السهروردى الذى يرى أن القول بالجزئية سيؤدى إلى عدم تعيين الجزء الذى يشمله الحكم، كون هناك أبعاضا كثيرة، فمثلا فى الشرطية المتصلة (قد يكون إذا كان أب، ف ج د) أو فى الشرطية المنفصلة (إما قد يكون أب أو ج د) نلاحظ عدم وضوح البعض الذى نحكم عليه، والبعض الذى نهمله ، ولهذا يرى أن الحل هو أن نرد الجزئية إلى كلية محيطة وذلك بأن نفترض اسم للجزء الذى نحكم عليه، وليكن (ج) ، فتصبح القضية كل ج كذا . هذا أما فى الشرطية نردها بدورها أيضاً إلى كلية بإرجاع أحوال المقدم الجزئية إلى كلية وبهذا يتخلص من الجزئية بالافتراض ويصبح الحكم شاملاً لكل فرد من أفراده. أما سبب إهماله للجزئية فيرجع إلى اعتقاده أن الجزء فرع، والكل أصل، وهو بهذا يحاول إرجاع المعرفة إلى أصولها، ذلك أن المعرفة الإشراقية كلية لا جزئية وبالتالى إذا تصفحت عن العلوم لا تجد فيها مطلوباً يطلب فيه حال بعض الشىء مهملاً دون أن يعين ذلك البعض»[٤٣].

القضية المهملة : يصفها الغزالى «بأنها التى يمكن تبيان وجود المحمول لكلية الموضوع أو لبعضه»[٤٤]. ومن ثم يمكن ردها حسب ما قصده القائل، فإذا قصد بقوله كلية تكون كلية، وإذا قصد جزئية تكون جزئية. **القضية الشخصية** : وهى القضية التى لا يصدق موضوعها إلا على شخص معين، يسميها البغدادى بالقضية المخصوصة لأنها خاصة بفرد معين، بينما يسميها السهروردى بالقضايا الشواخص[٤٥]، وقد ردها أرسطو وأغلب المناطقة إلى قضية كلية لأن الموضوع فيها مستعمل بكل ما صدقه. وقد لاحظنا أن أرسطو لا يعترف إلا بقضية الكلية وهو ما تبناه السهروردى الذى كان يقول : « ان الشواخص لا تتطلبها العلوم»[٤٦].

أما تقسيم القضية من حيث كيف الرابطة فقد قسمها أرسطو إلى :

القضية الموجبة : وفيها يكون المحمول يثبت صفة الموضوع ، وهو بمثابة حكم على شىء.

القضية السالبة : وينفى فيها المحمول صفة عن الموضوع ومن ثم فهى حكم على حكم الشىء، وإنما نحكم على الحكم الذى يطلق عليه . فعندما نقول «الإنسان ليس خالدا» هنا ننفى القول «الإنسان خالد»، ولهذا فالأصل فى الحكم أن يكون موجباً. وهذا ما دفع السهروردى إلى نقد القضية السالبة وإرجاعها إلى القضية الموجبة المعدولة، ويعلل ذلك بأن القضية السالبة هى التى تأتى فيها أداة السلب قبل الرابطة، ومن ثم خاصة بهذه النسبة، مثل«زيد ليس كاتبا» ، بينما القضية المعدولة هى التى تأتى فيها أداة السلب جزءاً من المحمول أو الموضوع أى تأتى الأداة بعد الرابطة مثل «زيد هو لا كاتب» لكن إذا ارتبط السلب بالرابطة وأصبح أحد جزئيها (إما الموضوع، وإما المحمول) فيبقى الربط إيجاباً ، وبالتالى يمكن رد القضية السالبة إلى قضية موجبة معدولة، بأن نغير من وضع أداة السلب فقط، لأن القضية الموجبة أصل والسالبة فرع. وما قام به هو إرجاع الفرع إلى الأصل ، وبما أن المعرفة الإشراقية فى رأيه هى أصل المعارف الإنسانية، وإذا كان السلب جزءاً للموضوع أو للمحمول لم يكن قاطعاً للنسبة، فالإيجاب قطع والسلب ظن، وبما أن الإيجاب ثابت عينى،

والسلب فى حقيقته ذهنى وليس فى الأعيان «والحكم الموجب الذهنى لا يثبت إلا على ثابت ذهنى، والموجب على أنه فى العين لايكون إلا على ثابت عينى»[٤٧].

ب- **القضية المعدولة** : ميز أرسطو بين القضية المحصلة والقضية الغير المحصلة التى سماها معدولة بحيث لاحظ أن القضية البسيطة هى التى يكون محمولها محصلاً مثل قولنا : يوجد إنسان عادل «حيث نلاحظ أن المحمول «عادل» لم تسبقه أداة السلب، مثل، لا ، غير، ليس. . . إلخ.

أما القضية المعدولة فهى التى يكون محمولها غير محصل أى سبقته أداة السلب مثل: يوجد إنسان لا عادلاً حيث أن المحمول «عادلا» مسبوق بأداة النفى لا[٤٨].

وإذا كان أرسطو بتقسيمه هذا يحصل على أربعة قضايا بإدخال السلب هى:

قضية محصلة حالة إيجاب : يوجد إنسان عادل. سلبها : ليس يوجد إنسان عادل.

قضية غير محصلة : حالة الإيجاب : يوجد إنسان لا عادلا، سلبها: ليس يوجد إنسان لا عادلا.

فإن السهروردى - إضافة لتبنيه هذا التقسيم - قد تفطن إلى إمكانية إعدام الموضوع بإدخال أداة السلب عليه ، مثلا القضية المحصلة التالية : «الحى جماد» تصبح بعد إدخال أداة النفى «لا» على الموضوع تصبح «اللاحى جماد» أما سلبها «ولاشىء من اللاحى جماد» يقول: « بل ما دام الرباط حاصلاً، والسلب سواء كان جزء الموضوع أو المحمول هى موجبة ، إلا أن يكون السلب قاطعاً لها. وإذا قلت: «كل لا زوج فرد» فهو إيجاب الفردية على جميع الموصوفات باللازوجية فتكون موجبة»[٤٩].

جـ- **القضية المركبة الشرطية** : هى قضية مركبة من قضيتين أو أكثر، إذا قرن بينهم بأداة شرط سميت قضية شرطية بحيث يصبح وجود ارتباط بين طرفيها على أساس أن أحدهما شرط للآخر، يسمى الطرف الأول «المقدم» والطرف الثانى «التالى».

يعرفها السهروردى بقوله :«هو ما يكون تأليفه من خبرين، أخرج كل واحد منهما عن خبريته وقرن بينهما ليصير قضية واحدة»[٥٠]، وهى نوعان:

ج-١- : **قضية شرطية متصلة** : وهى قضايا تتكون من خبرين قرن بينهما بأداة العطف مثل: «إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» وتنقسم من حيث الكم إلى كلية موجبة ، وجزئية موجبة، ومهملة موجبة، وشخصية موجبة. أما من حيث الكيف فتنقسم إلى كلية سالبة، وجزئية سالبة.

ج-٢- **قضية شرطية منفصلة** : يعرفها السهروردى :« بأنها التى تكون الربط بين حمليتها بعناد»[٥١] ، ثم قسمها إلى :

ج-٢-١- **المنفصلة الحقيقية** : وهى التى تمنع فيها لفظة العناد إما الجمع والخلو، أى لا يجتمعان معاً ولا يخلوان معا. مثل إما أن يكون العدد زوجى أو فردى، حيث يستحيل أن يخلو العدد من أحدهما ، كما يستحيل أن يجتمعا معاً، فيكون العدد زوجياً وفردياً فى نفس الوقت.

ج٢-٢- **المنفصلة غير الحقيقية** : وتنقسم بدورها إلى:

أ - ما يمنع الجمع دون الخلو : مثل : هذا المحل إما أبيض أو أسود، يستحيل جمع البياض مع السواد، لكن قد يخلو المحل منهما معاً كأن يكون أصفر أو أحمر أو أى لوناً آخر.

ب- ما يمنع الخلو دون الجمع ، مثل: إما يكون زيد فى البحر وإما ألا يغرق. فقد يكون زيد فى البحر لكن لا يغرق لأنه قد يكون ماهراً فى السباحة[٥٢]. وقد اعتبر السهروردى الشرطيات قضايا حملية محرفة، ومن ثم يمكن ردها إلى أصلها. وحتى يتم ذلك يكفى أن نصرح بعلاقة اللزوم أو العناد. فإذا كانت القضية الشرطية المتصلة التالية :«إذا طلعت الشمس وجد النهار» فإنه يمكننا تحويلها إلى قضية حملية بقولنا : «طلوع الشمس يلزمه وجود النهار» أما القضية المنفصلة التالية :« إما أن يكون الوقت نهاراً أم ليلاً» يمكن تحويلها إلى :«النهار يعانده الليل».

وخلاصة القول أن أرسطو أهمل القضايا الشرطية لأن فى اعتقاد يوسف كرم تنحل إلى قضايا حملية[٥٣].

د - **القضية الموجهة** : يعرف أرسطو القضية الموجهة بأنها القضية التى يقع على محمولها توجيهاً ويتلقى جهة ما[٥٤] ، لكن هذا التعريف اعتبر عاما وواسعاً مما يستحيل معه حصر الموجهات، لذلك قلل من عموميته بأن حصر التوجيه فى الرابطة فقط، لهذا اقترح ثلاثة أنواع[٥٥].

د - ١ - القضية المطلقة وهى القضية غير الموجهة أى التى لم يقع على الرابطة توجيهاً، مثل: «الإنسان عادل».

د - ٢ - القضية الضرورية : ويعبر عنها بأن :« ما كان منها فيما يمكن أن يكون» مثل: من الضرورى أن يكون الإنسان عادلاً.

د - ٣ القضية الممكنة : يعرفها بأنها :« فيما يحتمل أن يكون وما لا يحتمل» مثل: «من الممكن أن يكون الإنسان عادلاً»[٥٦].

وقد أكد السهروردى تأثر المناطقة العرب بهذا التقسيم سواء كانوا من المتقدمين أو المتأخرين إلا أنهم اختلفوا فى عددها فمنهم من قسمها إلى اثنين فقط ممكنة وممتنعة، ومنهم من قسمها إلى ثلاثة - منهم السهروردى - ضرورية الوجود (الضرورة) ، وضرورية العدم (الممتنعة) ، وما لا ضرورة فى وجودها وعدمها (الإمكان)[٥٧]. لكنه ركز على القضية الضرورية التى أرجع إليها جميع الأنواع الأخرى وكان تقسيمه الثلاثى كالتالى:

- القضية الضرورية : يعرفها :«بأنها التى تقال على ما يجب النسبة لنفس الموضوع والمحمول لا باعتبار زايد»[٥٨] وقد قسمها إلى:

- ضرورية مطلقة دائمة (أطلق عليها سرمدية) مثل : الله قيوم.

- ضرورية غير مشروطة دائمة : والتى يكون فيها الشرط إما خاص بالموضوع أو خاص بالمحمول ولهذا نحصل على القضايا التالية:

أ - ما مشروطه دوام ذات الموضوع مثل : « الإنسان بالضرورة حيوان».

ب- المشروطة العامة : مثل :«المتحرك متغير ما دام متحركا» ويعبر عنها بقوله: «فإنه إذا وضعنا فيه أصل الذات مع الصفة تلحقها بعد تحققها»[٥٩].

ت- مشروطة بدوام ذات المحمول: مثل قولنا: «الإنسان ماش ما دام ماشياً».

ث- ضرورية فى وقت معين : مثل القمر كاسف ويسميها المتأخرون بالوقتية المطلقة[٦٠].

ج- ضرورية فى وقت غير معين : مثل : الإنسان متنفس.

- القضية الممكنة : ويعرف الممكن « بأنه قد يقال بإزاء ما ليس بممتنع»[٦١]. مثل: الإنسان كاتب.

- القضية الممتنعة : ويعتبرها ضرورية العدم[٦٢]. مثل :«الإنسان حجر» وهذا النوعين الأخيرين أرجعهما إلى القضية الضرورية ، سواء كانت ضرورية الوجود أو ضرورية العدم وذلك بقوله«فإن ما ليس بممكن هو قد يكون ضرورى الوجود، وقد يكون ضرورى العدم بهذا الاعتبار»[٦٣]. وبالتالى فقد رد جميع القضايا إلى القضية الضرورية، وهذا تحت عنوان «حكمة إشراقية فى بيان رد القضايا كلها إلى الموجبة الضرورية وقد برهن على ما قام به بقوله: « لما كان الممكن إمكانه ضرورياً ، والممتنع امتناعاً ضرورياً، والواجب وجوبه كذلك، فالأولى أن نجعل الجهات من الوجوب وقسميه أجزاء للمحمولات حتى تصير القضية على جميع الأحوال ضرورية»[٦٤]، ثم يحولها إلى قضية سماها «الضرورية البتاتة» . مثل :« كل إنسان البتة حيوان»[٦٥].

خلاصة القول أن السهروردى انتقد القضايا الأرسطية حتى فى أبسط صورها ذلك لأنه رد القضايا السالبة إلى موجبة، والجزئية إلى كلية، والموجهة إلى ضرورية ليجمعها جميعاً فى قضية واحدة هى القضية الضرورية البتاتة.

ثانياً : التقابل :

لقد تناول أرسطو التقابل كونه : «أن يقابل الواحد بعينه فى المعنى بعينه»[٦٦]. من خلال التعريف يمكن أن يكون تقابل القضايا إما بالكم والكيف ويسمى التناقض، وإما أن يكون بالكم فقط ويسمى تضاد وتحت التضاد ، وإما أن يكون بالكيف ويسمى التداخل.

١ - التناقض :

ويعرفه أرسطو بقوله : «لكل إيجاباً سلباً قبالته، ولكل سلب إيجابا قبالته»[٦٧].

من التعريف نلاحظ أن التناقض هو اختلاف قضيتين من حيث الإيجاب والسلب، بمعنى إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة، أما شروطه فيمكن حصرها فى :

أ - الاتفاق فى الموضوع والمحمول أى حتى يكون هناك تناقض بين قضيتين يجب أن يكون لهما نفس الموضوع ونفس المحمول، سواء من ناحية اللفظ أو المعنى.

ب- اتفاق فى القوة والفعل: مثل إذا قلنا فى القضية «زيد يتحرك» ونقصد يتحرك بالقوة، فلا يحق أن نقول فى النقيض أنه يتحرك بالفعل لأنه هذا سيرفع التناقض.

ت- الاتفاق فى الكل والجزء : فإذا قلنا فى القضية الأولى «زيد طويل» فلا يحق فى النقيض أن نقصد بالمحمول «طويل» أنه طويل اليد أو الرجل بل نقصد به ما قصدنا فى القضية الأولى.

ث- الاتفاق فى الإضافة : إذا قلنا «زيد صديق لمحمد» فى القضية الأولى ، وفى النقيض نقول «ليس بصديق» فلابد أن نقصد ليس بصديق لنفس الشخص وهو محمد وليس لغيره.

ج- الاتفاق فى الزمان : إذا قلنا :«زيد يتحرك» فى القضية الأولى، ونقصد به يتحرك فى زمن معين، فإذا قلنا فى نقيضتها «ليس يتحرك» فإننا نقصد فى نفس الزمن، أما إذا قلنا «يتحرك» البارحة، ولا يتحرك اليوم فإن هذا لا يعتبر تناقضاً.

ح - الاتفاق فى المكان : إذا قلنا فى القضية الأولى «زيد يتحرك» ونقصد به يتحرك فى مكان معين، فبالضرورة يكون النقيض «ليس يتحرك» فى نفس المكان، فإذا قصدنا يتحرك فى الأرض ونقيضتها «لايتحرك» فى السماء، فإن هذا لايعتبر تناقصاً، لأنهما قد يصدقان معا وقد يكذبان معاً.

خ - الشرط : كأن نقول فى القضية الأولى «الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيضا» ، ثم فى الثانية نقول «الجسم ليس مفرق للبصر» أى بشرط كونه غير أبيض[٦٨]، ولهذا إذا قصدنا بشرط معين يبق فى النقيض هو نفسه لا يتغير. وقد أضاف المناطقة المتأخرون إلى الشروط السابقة عدة شروط أخرى منها[٦٩].

د - الاتفاق فى الآلة : مثل «زيد كاتب» ونعنى بقلم معين، نقيضتها، «زيد ليس بكاتب».

ذ - الاتفاق فى العلة : مثل:«النجار عامل» ونقصد به عاملاً للسلطان ، نقيضتها «النجار ليس بعامل» ونقصد به لغيره، فإن هذا لا يعتبر تناقضاً ، لذلك إذا قصدنا عملاً لإنسان معين فى القضية الأولى يكون نفس العلة فى النقيض.

ر - الاتفاق فى المفعول به : مثل «زيد ضارب» (أى أنه يضرب عمر) بالضرورة يبقى نفس المفعول به فى النقيض وليس يتغير.

ز - الاتفاق فى المميز : مثل «عندى عشرون» نقصد بهما درهما، ثم نخالفهما فى النقيض فنقول :«ليس عند عشرون ديناراً» ، فإن هذا لا يعتبر تناقضاً، لذلك إذا قلت فى القضية الأولى «عشرون درهماً» بالضرورة يكون نفس المميز فى النقيض.

وقد جمع المناطقة المتأخرون هذه الشروط فى شرطين هما الموضوع والمحمول ذلك لأن جميع الوحدات تندرج ضمنهما ، ويبرهن عبدالمتعال الصعيدى على ذلك

بقوله: « فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة فى وحدة الموضوع، ووحدة الزمان والمكان والإضافة والفعل مندرجة فى وحدة المحمول»[٧٠]. بينما يرى الخبيصى «أن المحققين من النظار والمناطقة يرجعون تحقيق التناقض إلى «وحدة النسبة» ذلك أن وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية، وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة»[٧١]. وقد أضيف شرط خاص بالقضايا المسورة (المحصورة) يتمثل فى : ضرورة اختلاف القضيتين المتناقضتين فى الكم (أى إذا كانت القضية كلية تكون نقيضتها جزئية والعكس[٧٢]. أما إذا كانت القضية موجهة فقد أضيف شرط آخر يتمثل فى ضرورة تغيير الجهة[٧٣]. وإذا كانت القضيتان خاصتين (شخصيتين) فيكفى الشروط العامة. لكن السهروردى يرفض الشرطين الآخرين، وينتقدهما - كما سنرى ذلك فيما بعد - . أما الشرط الثالث فهو ضرورة اختلاف القضيتين المتناقضتين فى الكيف، والحقيقة أن هذا الشرط موجود ضمنيا أثناء تطرقنا لتعريف التناقض.

وبتطبيق الشروط السابقة فإن التقابل بين الكليات مع بعضها، والجزئيات مع بعضها، لا يعتبر تناقضاً، ذلك لأنها قد تتفق فى الكم وبالتالى قد تصدق معا أو تكذب معا.

- **التقابل بالكيف : يسمى :**

أ - التضاد : ويحصل بين الكليات فقط أى (الكلية الموجبة والكلية السالبة)، وقانونه : أن المتضادتين لاتصدقان معا أى (صدق الأولى يؤدى إلى كذب الثانية) وقد يكذبان معا أى (يمكن أن يتفقان على الكذب).

ب- تحت التضاد : ويحصل بين الجزئيات أى (الجزئية الموجبة والكلية السالبة) وقانونه: قد تصدقان معا، ولكن لا تكذبان معا أى (إذا كذبت إحداهما صدقت الثانية)[٧٤].

- **التقابل بالكم** : ويسمى التداخل : ويكون بين الكليات والجزئيات (أى الكلية الموجبة والجزئية الموجبة. وبين الكلية السالبة والجزئية السالبة) وقانونه: إذا صدقت

الكليات صدقت الجزئيات، وإذا كذبت الكليات تكون الجزئيات غير معلومة، أما إذا صدقت الجزئيات فالكليات غير معلومة أيضاً، أما إذا كذبت الجزئيات كذبت الكليات بالضرورة، وما يلاحظ أن التداخل لم يتطرق إليه أرسطو، ذلك لأنه لا يعتبر تقابلاً على حد تعبير «جول تريكوJ.Tricot » إنما هو «احتواء قضية لقضية أخرى»(٧٥). وإذا كان أرسطو أهمله وتبعه فى ذلك السهروردى فإن أبى البركات البغدادى - رغم أنه لم يثره فى تقابل القضايا الحملية البسيطة - إلا أنه عرفه فى تقابل القضايا المعدولة والعدمية باسم العموم والخصوص(٧٦).

وقد لاحظنا أن السهروردى رد القضايا الجزئية بالافتراض ، والقضايا السالبة إلى الموجبة المعدولة، والقضايا الموجهة إلى الضرورية البتاتة ، بحيث أصبح لايوجد عنده لاقضايا سالبة ولاجزئية ، لهذا رفض شرط الكم والكيف والجهة فى التناقض، ليصبح عنده التناقض يحصل بإدخال أداة النقض فى بداية كل قضية، ومن ثم يصبح التضاد والتناقض شيئاً واحدا(٧٧). ذلك أن الكلية الموجبة تناقض الكلية السالبة - وهنا فقط يعتبر السهروردى بدور السلب فى التناقض والعكس - فلو قلنا :« كل نفس ذائقة الموت» لاعتبرناها قضية كلية صادقة، ونقيضتها أو ضدها: «ولا نفس ذائقة الموت» تعتبر هذه القضية كاذبة، ولهذا فالعلاقة بينهما هى علاقة تناقض لاتضاد، لأنهما لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً.

أما الجزئية لايكون لها نقيض إلا إذا أرجعناها إلى كلية محيطة، وعلل ذلك أنه إذا دخل حرف السلب على البعض سيؤدى إلى الاختلاف فى الموضوع. بمعنى أن البعض الذى يشمله الحكم غير متعين، وغير واضح مما يؤدى إلى اختلاف التصورين، فمن نقصدهم بقولنا :« بعض ليس إنساناً» ليسوا هم أنفسهم الذين نقصدهم بقولنا :«بعض ليس إنسانا» وهو ما يعتبر خروجاً من قاعدة التناقض القائل:« يجب أن يتفقا فى الموضوع والمحمول» . أما إذا أرجعناها إلى كلية محيطة فيحصل النقض كما وضحنا سابقاً مثل:«لا شىء من الإنسان بحجر» نقيضتها «ليس لاشىء من الإنسان بحجر»(٧٨).

ثالثاً : العكس :

لغوياً : يعنى التبديل والقلب ، ويقول الإنسان «عكست حاشية الثوب، فإنه يقصد بذلك أنه قلبه ، بحيث جعل أعلاه سافله»[٧٩].

أما اصطلاحاً : يعرفه السهروردى «أنه جعل موضوع القضية بكليته محمولاً، والمحمول موضوعا»[٨٠]، هذا التعريف نجده عند جميع المناطقة سواء أرسطو أو غيره. ومنه يفهم العكس بأنه استبدال موضوع القضية المعكوسة، ومحمول القضية المعكوسة يصبح موضوع القضية الأصلية، وحتى يتم العكس، ويكون منطقياً يضع أرسطو ومن تبعه قاعدتين:

١ - أن تتفق القضية الأصلية والمعكوسة فى الكيف (أى إذا كانت الأصلية سالبة تكون المعكوسة سالبة، وإذا كانت موجبة تكون الثانية موجبة).

٢ - ألا تثبت القضية المعكوسة أكثر مما تثبت القضية الأصلية، بمعنى يجب أن يبقى ما صادق الحدين هو هو ، وذلك بألا يستغرق حد فى القضية المعكوسة ما لم يكن مستغرقاً فى القضية الأصلية ومن ثم نحصل على ما يلى:

الكلية الموجبة تعكس جزئية موجبة مثل: كل الزواحف ذات حراشف عكسها، بعض ذوات حراشف زواحف.

كلية سالبة تعكس كلية سالبة ، مثل: لا عاقل خداع عكسها لا خداع عاقل.

الجزئية الموجبة، تعكس جزئية موجبة ، مثل: بعض الحيوانات ولودة، عكسها: بعض الولودة حيوانات. أما الجزئية السالبة لا تعكس لأنها لا تستوفى شرط العكس، فلو عكسناها جزئية موجبة فإنها تخالف قاعدة الكيف، أما إذا تركناها جزئية سالبة كما هى فإن المحمول يكون مستغرقاً فى القضية الأصلية، أما فى القضية المعكوسة يصبح غير مستغرق، وهو ما يخالف القاعدة الثانية، ذلك أن الجزئية السالبة موضوعها غير مستغرق، ومحمولها مستغرق.

والسهروردى يوافق أرسطو فيما ذهب إليه من انعكاس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة والكلية السالبة مثل نفسها والجزئية الموجبة مثل نفسها، لكنه ينتقده فى عدم

انعكاس الجزئية السالبة بل يعكسها إلى حالتين : الحالة الأولى: يرى أن قولنا «ليس بعض الحيوان إنسانا» فإن المثال لا يحدد لنا أى بعض يسلب، وحتى يكون البعض المسلوب واضحاً، يفترض تعينه وحصره فى «الفرس» مثلا، أو حيوانات أخرى باستثناء «الإنسان» وبهذا الافتراض تصبح الجزئية كلية سالبة فنقول: «لاشىء من الفرس بإنسان» وعندئذ يمكن عكسها إلى «لاشىء من الإنسان بفرس».

الحالة الثانية : تحول الجزئية السالبة إلى جزئية معدولة ، وذلك بسلب جزء المحمول فنحصل على القضية «ليس بعض الحيوان إنسانا» القضية المعدولة «بعض الحيوان غير إنسان» ثم نعكسها فنحصل «بعض غير إنسان حيوان» . وبهذا يقر السهروردى إمكانية عكس الجزئية السالبة[٨١]، بينما بالنسبة لعكس القضايا الشرطية، فقد لاحظنا أن أرسطو أهمل هذا النوع ، لكن السهروردى لمح لها فى اللمحة الخامسة، فبعد انتهائه من مناقشة عكس القضايا الحملية ختم ذلك بقوله : «تعاكس الشرطيات على ما ذكرنا فى الحمليات»[٨٢].

أما عكس القضايا الموجهة فقد تطرق لها أرسطو باختصار هروباً من التطويل لأنه تناول بتوسع العكس فى القضايا الحملية المطلقة، وقد ركز على القضايا الكلية الممكنة الموجبة، وعكسها جزئية ممكنة وأعطى مثالاً على ذلك بصيغة رمزية «كل (ب) هو (أ) بالإمكان عكسها» «بعض (أ) هو (ب) بالإمكان»[٨٣]. أما الجزئية الموجبة الممكنة فيعكسها أرسطو مثل نفسها «بعض (ب) هو (أ) بالإمكان عكسها» بعض (أ) هو (ب) بالإمكان. أما الكلية السالبة ممكنة الوجود فإنها تعكس إلى كلية سالبة ممكنة ذهنية مثل: « ممكن ألا يكون أحد من الناس فرس» عكسها «ممكن ألا يكون واحد من الخيل إنسان»[٨٤]. أما القضية الكلية السالبة الذهنية تعكس جزئية موجبة ضرورية . مثل : «يمكن ألا يكون شىء من الأبيض ثوب»، عكسها «بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض»[٨٥].

أما الجزئية السالبة فقد لاحظنا أنها لا تعكس عند أرسطو، لكن الأمر يختلف عند السهروردى فقد لاحظنا أنها لا تعكس عند أرسطو، لكن الأمر يختلف عند

السهروردى الذى وافقه فى بعض النقاط إلا أنه اختلف معه وانتقده فى بعضها حيث رد جميع القضايا إلى الضرورية البتاتة ـ كما مر معنا - وذلك بأن جعل الجهات كالإمكان والامتناع جزءاً من المحمول ولهذا جاء لعكس عنده مختلفاً إلى حد ما. حيث:

كلية موجبة ضرورية : بالضرورة كل كاتب يجب أن يكون إنساناً تعكس إلى جزئية موجبة بالضرورة: بالضرورة بعض ما يجب أن يكون إنساناً فهو كاتب.

كلية سالبة ضرورية : إذا كان بالضرورة لا شىء من الإنسان بحجر. تعكس إلى كلية سالبة ضرورية : لا شىء من الحجر بإنسان بالضرورة.

أما الجزئية السالبة فقد لاحظنا فى عكس القضايا الحملية أنها تعكس إما كلية سالبة أو جزئية معدولة، أما إذا استعمل جهة الإمكان والامتناع جزءا للمحمول فنحصل على العكس التالى:

كلية موجبة ضرورية : بالضرورة كل إنسان هو ممكن أن يكون حيواناً : تعكس إلى جزئية موجبة ضرورية : بعض ما يمكن أن يكون حيواناً هو إنسان. أو بالضرورة كل إنسان يجب أن يكون حيواناً عكسها بالضرورة بعض ما يجب أن يكون حيواناً هو إنسان. بالضرورة كل إنسان يمتنع أن يكون حجراً عكسها بالضرورة ما يمتنع أن يكون حجراً فهو إنسان(٨٦). أما القضايا السالبة - فقد لاحظنا - أنه أرجعها إلى قضايا موجبة، ولهذا لم يذكرها فى العكس، ورغم أنه رد القضايا الجزئية إلى الكلية بالافتراض إلا أنه اعترف بدورها فى التناقض وفى العكس - كما مر معنا -.

مبحث القياس :

يعرفه أرسطو بقوله :« بأنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شىء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها، وأعنى بذاتها أن تكون لا تحتاج فى وجوب ما يجب عن المقدمات التى ألف منها القياس أو شىء آخر غير تلك المقدمات»(٨٧). من خلال التعريف نلاحظ أن الصورة التى يكون عليها القياس

تكون كالتالى: مقدمة كبرى تحتوى على حد أكبر، ومقدمة صغرى تحتوى على حد أصغر، ونتيجة تلزم بالضرورة من المقدمات المنظمة والمرتبة ترتيباً تسلسلياً.

أنواعه:

لم يثر أرسطو أنواع القياس، وإنما حصر جميع أنواعه فى القياس الحملى، أما الرواقيون فقد حصروه فى القياس الشرطى. لكن تلامذة أرسطو «تاوفراسطس وأديموس» تنبها إلى إمكانية الجمع بين حملية أرسطو وشرطية الرواقيين، ثم توسعا فيهما، وهو ما تبناه المناطقة المسلمون، منهم السهروردى الذى قسم القياس إلى: حملى وشرطى واستثنائى وسنعود إلى تحليلها.

أولا: القياس الحملى:

١ - **تعريفه**: وهو القياس الذى ركز عليه أرسطو، واعتبره محور المنطق، والصورة الفضلى للتصديقات، ويتكون من أكثر من مقدمة، لأنه لو تكون مقدمة واحدة فإنه يسمى قياساً ناقصاً، استدلالاً مباشراً ولهذا يقول أرسطو، : « إذا وضعت أشياء أخرى أكثر من واحدة لزم شىء ما آخر من الاضطرار». لذلك يمكن أن نستنتج مكونات القياس الحملى.

أ - مقدمة كبرى تحتوى على حد أكبر.

ب- مقدمة صغرى تحتوى على حد أوسط، وتكون وظيفته الربط بين المقدمتين، وبدونه لا يعتبر قياساً وإنما جملاً منفصلة.

٣ - النتيجة التى يعبر عنها بعلاقة اللزوم «إذن» مما يؤدى إلى زيادة نسبة الأحكام بينها والتى يراها «يوسف كرم» تجعل من الاستدلال حركة منفصلة من طرف إلى طرف[٨٩]. إلا أن هذا الترتيب ينتقده السهروردى وحتى أبو البركات البغدادى وابن تيمية، حيث يبدؤون كل قياس بمقدمة صغرى على أن تكون هى المقدمة الكبرى وتحتوى على الحد الأصغر والحد الأوسط، ثم تأتى المقدمة الثانية وتكون مقدمة كبرى.

٢ - **قواعد القياس الحملى** : حتى يكون القياس منتجاً وصحيحا وضع أرسطو مجموعة من القواعد نذكر منها :

- يجب أن يتكون كل قياس من ثلاثة حدود ، حد أكبر ، وحد أوسط ، وحد أصغر .

- يجب ألا تحتوى النتيجة على الحد الأوسط لأن وظيفته هى الربط بين الحدين الأكبر والأصغر وتنتهى مهمته هنا ولهذا لا يظهر فى النتيجة .

- ضرورة استغراق الحد الأوسط ولو مرة واحدة على الأقل فى إحدى المقدمتين ، لأن عدم الاستغراق يؤدى إلى نوع من المغالطة ، ذلك لأنه لا يؤدى وظيفة الربط بين الحدين البعيدين (الأكبر والأصغر) .

- يجب ألا يستغرق حد فى النتيجة ما لم يكن من قبل مستغرقاً فى المقدمة التى ورد فيها ، لأن عدم استغراقه فى المقدمات ، واستغراقه فى النتيجة معناه أنه تم الانتقال من بعض إلى هذا الحد كله ، وهذا يخالف قاعدة الحكم فى القياس الذى ينتقل من الكل إلى الجزء .

- لا نتيجة من مقدمتين سالبتين .

- لا إنتاج من مقدمتين جزئيتين .

- النتيجة تتبع الأخص (أى أن السالب أخص من الموجب والجزئية أخص من الكلية)[٩٠] .

- القضيتان الموجبتان تنتج موجبة ، ومن ثم يستحيل إنتاج سالبة .

- لا إنتاج من مقدمة كبرى جزئية وصغرى سالبة[٩١] .

٣ - **أشكال القياس** : من خلال القواعد السابقة نستنتج أن القياس يتخذ أشكالاً ، يسميها السهروردى «السياق» ، ويتحدد الشكل تبعاً لوضع الحد الأوسط فى المقدمتين ، فقد يأتى موضوعاً فى المقدمة الكبرى ومحمولاً فى المقدمة الصغرى ، وقد يأتى محمولاً فى المقدمتين ، أو موضوعاً فيهما ، أو محمولاً فى المقدمة الكبرى ، موضوعاً فى المقدمة الصغرى ، وبالتالى نحصل على أربعة أشكال :

الشكل الأول : يكون الحد الأوسط فيه موضوعاً فى المقدمة الكبرى، محمولاً فى المقدمة الصغرى. فإذا رمزنا إلى الحد الأكبر بالرمز(أ) والحد الأوسط بالرمز (ب) والحد الأصغر بالرمز (ج) فإننا نحصل على الشكل التالى:

ب أ

ج ب

هذا الشكل له عدة صور يظهر بها تسمى الأضرب، المنتج منها أربعة فقط إذا توفرت الشروط التالية:

١ - يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة.

٢ - يجب أن تكون المقدمة الكبرى كلية.

الضرب الأول : صيغته كما وردت فى كتاب «التحليلات الأولى «ومثال ذلك أن (أ) إن كانت مقولة على كل (ب) ، وكانت (ب) تقال على كل (ج)، فمن الاضطرار أن تقال (أ) على كل (ج) مثل:

م ك : ك م : كل مفكر عبقرى.

م ص : ك م كل مبدع مفكر.

ن : ك م كل عبقرى مبدع»[٩٢].

الضرب الثانى : وقد عبر عنه أرسطو بالمثال التالى: «إن كانت (أ) غير مقولة على كل شىء من (ب) ، وكانت (ب) تقال على كل (ج) فإن (أ) لا تقال على كل شىء من (ج)»[٩٣]. مثل:

م ك : ك س ولا واحد من الجزائريين فرنسى.

م ص : كل سكان قسنطينة جزائريين.

ن : ولا واحد من سكان قسنطينة فرنسى.

ولكن لا يوافقه السهروردى فى هذا ذلك - كما مر معنا - أرجع القضايا السالبة

إلى موجبة، وبتطبيق قاعدته فإن الكلية السالبة تصبح كلية موجبة معدولة ، ولذلك فالضرب الثانى يرده إلى الضرب الأول، لأنه إن بقى كذلك فلأنه لا يعتبره مفيداً فى الحكمة الإشراقية، وبالتالى يكون الضرب على الطريقة السهروردية كالتالى:

م ك : كلية موجبة.

م ص : كلية موجبة معدولة.

ن : كلية موجبة[٩٤].

الضرب الثالث : يعبر عنه أرسطو بالصيغة التالية: «أن (أ) موجودة فى كل (ب)، و(ب) فى بعض (ج) ، فمن الاضطرار أن تكون (أ) موجودة لبعض (ج)»[٩٥] مثل:

م ك : ك م : كل فنان عاطفى.

م ص : ج م : بعض الشعراء فنانون.

ج م : بعض الشعراء عاطفيون.

الضرب الرابع : يعبر عنه أرسطو بقوله: «إن لم تكن (أ) موجودة فى شىء من (ب) ، وكانت (ب) موجودة فى بعض (ج) ، فمن الاضطرار أن تكون (أ) غير مقولة على بعض (ج)»[٩٦] مثل:

ك س : لا مفكر غبى.

ج م : بعض المفكرين علماء.

ج س : ليس بعض العلماء أغبياء.

أما عند السهروردى فقد لاحظنا أثناء تطرقنا للقضايا من حيث الكم أنه يرد القضية السالبة إلى موجبة معدولة، ومن حيث الكم يرد القضية الجزئية إلى الكلية بالافتراض ، وبالتالى فإنه يرد الضرب الثانى والثالث والرابع إلى الضرب الأول الذى يتكون من قضايا كلية موجبة.

الشكل الثانى : ويعرض بوضع الحد الأوسط فيه. حيث يأتى محمولاً فى كلتا المقدمتين، ومن ثم يتخذ الشكل التالى:

أ ب

ج ب

أما شروطه فتتمثل فى:

١ - يجب أن تكون إحدى المقدمتين سالبة ، لأن لو كانت موجبة فإن هذا لا يستوفى شرط الاستغراق فيأتى الحد الأوسط غير مستغرق.

٢ - يجب أن تكون الكبرى كلية، لأن النتيجة ستكون سالبة، والحد الأكبر مستغرقاً وكان موضوع الكبرى. يحدده أرسطو :«إذا كان شىء واحد بعينه مقولاً على شىء بكليته، وغير مقول على آخر البتة، أو مقولاً على كل شىء من كل واحد منهما، فإنى أسمى ما كان مثل هذا الشكل الثانى»(٩٧). وتطبيقاً للشروط السابقة نحصل على أربعة أضرب منتجة:

الضرب الأول : ويعبر عنه أرسطو بقوله :«أن (ب) ليست موجودة فى شىء من(أ) وموجودة فى كل شىء من (ج) ، فليست (أ) فى شىء من (ج)»(٩٨) مثل:

م ك : ك م : كل منافق ظالم.

م ص: ك س : لا مسلم ظالم.

ن : ك س: لا مسلم منافق.

الضرب الثانى : « إن كانت (ب) موجودة فى كل شىء من (أ) وغير موجودة فى شىء من (ج) ، فإن (ج) غير موجود فى شىء من (أ) »(٩٩) مثل:

م ك : ك ى : لا كسول معتز بنفسه.

م ك : ك م : كل رياضى معتز بنفسه.

م ص: ك س : لا كسول معتز بنفسه.

ن : ك س: لا كسول رياضى.

الضرب الثالث :« أنه إن كانت (ب) غير موجودة فى شىء من (أ) وموجودة فى بعض (ج) ، فمن الاضطرار أن تكون (أ) موجودة فى بعض (ج) »[١٠٠] مثل :

م ك : ك س : ولا طبيب غبى.

م ص: ج م: بعض السياسيين أغبياء.

ن : ج س: ليس بعض الأطباء سياسيون.

الضرب الرابع :« إذا كانت (ب) موجودة فى كل شىء من (أ) وغير موجودة فى بعض (ج) فمن الاضطرار أن تكون (أ) غير موجودة فى بعض (ج)»[١٠١] مثل :

ك م : كل منافق متملق.

ج س : ليس بعض القادة متملقون.

ج س : ليس بعض القادة منافقون.

الشكل الثالث : يكون موضع الحد الأوسط فيه موضوعاً فى كلتا المقدمتين ويتخذ الصورة التالية:

ب أ

ب ج

ويحدده أرسطو بقوله:« فإن كان جميعاً مقولين على شىء واحد بعينه، أحدهما موجود فى كله، والآخر غير موجود فى شىء منه أو كلاهما موجودين فى كله أو غير موجودين فى شىء منه فإنى أسمى هذا الشكل الثالث»[١٠٢] ومن شروطه:

١ - ضرورة أن تكون المقدمة الصغرى موجبة، لأنها لو كانت سالبة لخالفنا قواعد الاستغراق من جهة، وشروط القياس من جهة أخرى.

٢ - ضرورة أن تكون النتيجة جزئية لأنه بما أن الصغرى موجبة فإن محمولها الحد الأصغر غير مستغرق، وبالتالى لا يكون مستغرقاً فى النتيجة.

٣ - ضرورة أن تكون إحدى المقدمتين كلية وذلك لضمان استغراق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل.

وبتطبيق هذه الشروط نحصل على ستة أضرب، وهى كثيرة بالمقارنة للأشكال السابقة لوجود تساهل فى الوصول إلى النتيجة.

الضرب الأول : يحدده أرسطو: « فإذا كانت كلية وكانت (أ)، (ج) موجودتين فى كل (ب)، فمن الاضطرار أن تكون (أ) فى بعض (ج) ، لأن الموجب قد يرجع، فتكون (ب) موجودة فى بعض (ج) وقد كانت موجودة فى كل (ب) فمن الاضطرار أن تكون (أ) موجودة فى بعض (ج)»[١٠٣] مثل :

م ك : ك م : كل حيوان جسم.

م ص: ك م : كل حيوان حى.

ن : ج م : بعض الأجسام حية.

لأنه يستحيل القول «كل الأجسام حية» لوجود أجسام صلبة وأخرى جامدة.

الضرب الثانى : عبر عنه بقوله :«فإنهما إذا كانتا موجودتين فى كل (ب) وأخذ بعض (ب) وهو (ج) فإن (أ، ج) موجودتان فيه فقد صارت (أ) موجودة فى بعض (ج)»[١٠٤] مثل:

م ك : ج م : بعض السياسيين محنكين.

م ص: ك م : كل سياسى كاذب.

ن : ج م: بعض الكذابين سباسيين.

الضرب الثالث : يحده أرسطو بقوله :« وذلك إن كانت (ج) موجودة فى كل (ب)، (أ) موجودة فى بعضها، فمن الاضطرار أن يكون (أ) فى بعض (ج)»[١٠٥] مثل:

م ك : ك م : كل إنسان عاقل.

م ص: ج م : بعض الإنسان مبدع.

ن : ج م: بعض ما هو مبدع عاقل .

الضرب الرابع : «إن كانت (أ) غير موجودة فى شىء من (ب)، (ب) موجودة فى كل (ج) ، فمن الاضطرار أن (أ) غير موجودة فى بعض (ج) »[١٠٦] مثل:

م ك : ك س : لا واحد من الكفار مؤمن.

م ص: ك م : كل الكفار ملحدون.

ن : ج س: ليس بعض الملحدين مؤمنين .

الضرب الخامس : «ذلك إن كانت (ج) موجودة فى كل (ب) ، وكانت (أ) غير موجودة فى بعضها، فمن الاضطرار أن يكون (أ) غير موجودة فى بعض (ج)»[١٠٧].

م ك : ج س : ليس بعض المفكرين مؤمنين.

م ص: ك م : كل مفكر وفى بعهده.

ن : ج س: ليس بعض الأوفياء بعهدهم مؤمنين .

الضرب السادس : «ذلك إن كانت (أ) غير موجودة فى شىء (ب)، و(ج) موجودة فى بعضها، فإن (أ) غير موجودة فى بعض (ج)»[١٠٨] مثل:

م ك : ك س : لا عنصرى محب للإنسانية.

م ص: ج م : بعض العنصريين جبناء.

ن : ج س: ليس بعض الجبناء محبين للإنسانية .

الشكل الرابع : اعتقد الكثير من المناطقة المسلمين أن أرسطو لم يعرف هذا الشكل ، وإنما كان من وضع تلامذته المتأخرين [١٠٩]. بينما أسنده ابن رشد لجالينوس [١١٠]. ولهذا فقد أهمله أغلب المناطقة المسلمين بما فيهم السهروردى الذى اعتبره بعيداً على الطبع، والذى يقصده به الفطرة،[١١١] بل انتقد القياس الأرسطى

وأشكاله واضرابه، حيث حذف جميع الأشكال وجميع الأضرب وردها إلى الشكل الأول الضرب الأول، ذلك أنه رد جميع القضايا السالبة إلى قضايا موجبة والقضايا الجزئية إلى قضايا كلية، ثم رد هذه القضايا جميعها إلى «القضية الضرورية البتاتة» لتصبح صورة قياس السهروردى كالتالى:

ك م بتاتة

ك م بتاتة

ك م بتاتة

«هذا الاختصار الذى قام به الهدف منه هو تفادى التطويل بدون فائدة»[١١٢].

ثانياً: القياس الشرطى:

قسم السهروردى القياس شرطى واستثنائى. أما القياس الشرطى فيتخذ الصور التالية:

١ - قياس شرطى متصل:

ويتكون من مقدمة كبرى شرطية متصلة، ومقدمة صغرى شرطية متصلة وتكون النتيجة بالضرورة شرطية متصلة، وقد وصفها بقوله: «تتألف من مقدمتان على نسق الحمليات، تشترك فى تال لهما أو تالى أحدهما ومقدم آخر»[١١٣] مثل:

م ك: كلما كانت العقيدة تربط أفراد المجتمع، كان التعاون بينهم.

م ص: كلما كانت الفطرة سليمة كانت العقيدة تربط أفراد المجتمع.

ن: كلما كانت الفطرة سليمة، كان التعاون بين أفراد المجتمع.

٢ - قياس شرطى منفصل:

ويتكون من مقدمة كبرى تفيد العناد، ومقدمة صغرى شرطية تفيد العناد كذلك. والنتيجة تكون بالضرورة شرطية تفيد العناد. ويعتبر هذا النوع من الأقيسة الأقرب إلى الفطرة خصوصاً إذا اتخذت الصيغة التالية:

م ك : هذا العدد إما فرد أو زوج.

م ص : كل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج لزوج والفرد جميعاً.

ن : إما أن يكون هذا العدد فرداً أو زوج الزوج أو الفرد أو زوجهما معاً[١١٤].

٤ - قياس يتكون من مقدمة كبرى شرطية متصلة ، ومقدمة صغرى حملية. مثل:

م ك : الأربعة عدد.

م ص : كل عدد زوج أو فرد.

ن : الأربعة إما زوج أو فرد.

٥ - قياس يتكون من مقدمة كبرى شرطية منفصلة، ومقدمة صغرى حملية، هذا النوع سماه «الاستقراء» مثل:

م ك : كل متحرك إما حيوان وإما نبات وإما جماد.

م ص : كل حيوان جسم، كل نبات جسم، كل جماد جسم.

ن : كل متحرك جسم [١١٥].

٣ - القياس الاستثنائى : يعرفه «بأنه هو الذى يذكر فيه أحد طرفى نقيض النتيجة»[١١٦]. ويتكون من مقدمة كبرى شرطية تحتوى على قضيتين ، تسمى الأولى«المقدم» والثانية «التالى» يصفه أغلب المناطقة المسلمين بأنه دال على النتيجة بالفعل «أى ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها»[١١٧] ويقسمه السهروردى إلى قسمين:

أ - قياس استثنائى متصل : وهو الذى «يستثنى فيه عين المقدم فينتج عين التالى، ونقيض التالى لنقيض المقدم»[١١٨] . وبالتالى فيه حالتان :

- إذا كانت المقدمة الصغرى حملية تثبت المقدم تسمى حالة الوضع، ويتخذ الصورة التالية:

م ك : كلما كانت (أ) هى (ب) كانت (ج) هى (د). كلما كانت العلوم مفيدة كانت الحياة أسعد.

م ص : لكن (أ) هى (ب) لكن العلوم مفيدة.

ن : (ج) هى (د) الحياة أسعد.

- إذا كانت المقدمة الصغرى تنفى التالى تسمى حالة الرفع، ويتخذ الصورة التالية:

م ك : كلما كانت (أ) هى (ب) كانت (ج) هى (د) كلما كانت العلوم مفيدة كانت الحياة أسعد م ص : لكن (ج) ليست (د) لكن الحياة ليست أسعد

ن : (أ) ليت (ب) العلوم ليست مفيدة

ويعبر السهروردى على شرط الإنتاج فى الحالتين سواء كانت رفع أو وضع بقوله :«ولا نستثنى عين التالى لعين المقدم، ولانقيض المقدم لنقيض التالى، فإن التالى ربما كان أعم من المقدم، ويلزم من رفع الأعم رفع الأخص ولا العكس ويلزم فى وضع الأخص وضع الأعم ولا العكس»(١١٩).

ب- **قياس استثنائى منفصل** : يعرفه بأنه «يستثنى نقيض ما يتفق، فينتج عين ما بقى»(١٢٠).

وهو بدوره له وضعيتين

- حالة الوضع : وتكون المقدمة الصغرى فيه تثبت أحد طرفى المقدمة الكبرى مثل:

م ك : إما أن تكون (أ) هى (ب) أو (ج) هى (د) . . إما أن يكون نهوض الأمة بعقيدة قوية أو نكون مخطئين

م ص : لكن (أ) هى (ب) لكن نهوض الأمة تكون بعقيدة قوية

ن : (ج) ليست (د) إذن لسنا مخطئين

حالة الرفع : وتكون المقدمة الصغرى تنفى أحد طرفى المقدمة الكبرى. مثل:

م ك : إما أن تكون (أ) هى (ب) أو (ج) هى (د) . إما أن تكون نهضة الأمة بعقيدة قوية أو نكون مخطئين.

م ص : لكن (ج) ليست (د) لكن لسنا مخطئين.

ن : (أ) هى (ب) نهضة الأمة تكون بعقيدة قوية

وخلاصة القول فإن أرسطو لم يتطرق لهذا النوع من القياس، ولكن، كان الرواقيين قد تطرقوا إليه ومنهم انتقل إلى المناطقة المسلمين والذين أخذ عنهم السهروردى.

أما بالنسبة للقياس الموجه فنظراً للتطويل الممل فإنى أركز فقط على ما قدمه السهروردى دون أن ننسى أنه تأثر كغيره من المناطقة المسلمين بالمنطق الأرسطى فى بعض جوانبه ولهذا فقد تناول السهروردى المنطق الموجه دون أن يتوسع فيه وسبب ذلك ، إضافة من الهروب من التطويل هناك سبب ثان يتطرق إليه الدكتور حسن حنفى، ويعتبر جوهرياً يتمثل فى اعتزاز المتصوفة ومنهم السهروردى بالمعرفة الإشراقية التى يعتبرونها ضرورية ويقينية ، وبما أن الممكن سلب للضرورى وبما أن المعرفة الإشراقية معرفة ضرورية وليست ممكنة فان النتيجة التى ينتهى إليها السهروردى ضرورة التركيز فقط على القضية الضرورية البتاتة[١٢١]. ولهذا ينتهى إلى ضرورة الاعتراف بالشكل الأول الضرب الأول لأنه فطرى وتكون مقدماته ضرورية بتاتة. هذا القياس يتخذ الشكل التالى:

م ك : كل (ج) (ب) بتة.

م ص ك : وكل (ب) (أ) بتة.

ن : كل (ج) (أ) بتة[١٢٢].

إن القياس - كما لاحظنا - هو المحور الأساسى الذى يدور حوله كتاب الأرغانون، فقد اعتبر أرسطو كتابى المقولات والقضايا مدخلاً له، بينما كتاب

التحليلات الثانية مادته، أما الكتب الأخرى فهى تابعة ، ولا يعتبر أقيستها صحيحة ومن ثم فمعارفها خاطئة. أما القياس فيه تحصل المعارف اليقينية وبالتالى فهو مصدر المعرفة. وقد وجهت انتقادات كثيرة للمنطق الأرسطى عموماً والقياس خصوصاً، سواء من طرف الرواقية أو من طرف المسلمين منهم أبو البركات البغدادى الذى انتقد المنطق الأرسطى عموماً والقياس خصوصاً، حيث اعتبر القياس طريقة من طرق عرض المعرفة وليس وسيلة تحصيل، فالعلم عنده يحصل للإنسان إما بطريق مباشر كأن «ينبعث ذلك من ذهنه أو ينبعث ذهنه إليه فى طلبه وتردده»[١٢٣]، بحيث أن هذه المعارف التى تحصل له تجعله فى حيرة عن الكيفية التى تحصل منها ، كما يحتار الإنسان فى كيفية حصول الإبصار لديه. بل يؤكد أن الكثير من العلماء استطاعوا معرفة الكثير من الأمور العلمية «من غير أن يعرفوا كيفية علمهم ونظرهم»[١٢٤]. فحصول هذه المعارف لدى العلماء كما يحصل قول الشعر لدى بعض الشعراء دون أن يستعينوا بالعروض والقوافى لأن ذلك يحصل لهم بالفطرة والذوق، أو يحصل لديه عن طريق الحس والتجربة.

هذا الموقف نجده عند السهروردى ، الذى أقر بنوعين من البحوث يمارسهما الباحث، بحوث تقام على طريقة المشائين، وبحوث تقام على طريقة الإشراقيين ، وهذا يعنى بالضرورة وجود نوعين من الحكمة، الحكمة الفلسفية التى يمكن للعقل تحصيلها ، وحكمة لإشراقية تأليهية ، يعجز العقل عن تحصيلها وإنما تحصل عن طريق الحدس الصوفى أو ما سماه «نور الأنوار» لهذا حدد الهدف من تأليفه كتاب «حكمة الإشراق» بأنه لطالبى التأله على الطريقة الصوفية، من جهة، ولطالبى البحث على الطريقة الفلسفية من جهة ثانية يظهر هذا من خلال تقسيمه إلى بابين، الباب الأول سماه ضوابط الفكر والذى صنفه لمن يريدون البحث عن طريق المشائين[١٢٥] . حيث يعتبر القياس هذا الباب . أما الباب الثانى فقد سماه «الأنوار اللإلهية» وقد صنفه للإشراقيين الذين «لا ينتظم أمرهم دون سوانح نورانية» ولهذا فالقياس الأرسطى والمنطق المشائى عموماً لا يفيدهم فى معارفهم[١٢٦].

من خلال ما تقدم تفهم أنه - ورغم اعترافه بالمنطق والقياس المشائى لتحصيل الحكمة الفلسفية فإنه يعجزه فى تحصيل الحكمة الاشراقية وخاصة التأليه، لهذا أعطى البديل الذى هو المنطق الذوقى أو ما يحلوا للبعض تسميته «المنطق الكشفى» وهذا ما جعل إبراهيم مدكور يعتقد أن المنطق الإشراقى عند السهروردى ما هو إلا اصلاحاً للمنطق الأرسطى، بحيث يخلصه من الصورية الفارغة، وحتى يمكنه ذلك لابد من الاعتراف بالتجربة الروحية التى تجعل من المنطق ذا مضمون من جهة وتصليح من شكله من جهة ثانية(١٢٧).

إن هذا المنطق الإشراقى الصوفى ليس جديداً على الفكر الإسلامى وحتى على الفكر القديم، حيث كانت تقول به الديانات الشرقية الفارسية والهندية وأفلاطون وغيرهم، كما نجده عند الكثير من المسلمين كابن سينا فى آخر حياته، والغزالى والمتصوفة وغيرهم. إلا أن السهروردى استفاد ممن سبقوه ، ثم عرف كيف يدقق فيه ويربطه ربطاً محكماً بمنطق البحث المشائى.

هذا النقد نجده عند ابن تيمية الذى اعتبر القياس الأرسطى مشقة ومتعبة للعقول وبالتالى لا فائدة ترجى منه فى تلقى العلم، كما أنه ليس مصدراً للمعرفة بقدر ما هو طريق قد يوصلنا إليها، وقد لا يوصلنا، ولهذا يترف به كطريق من بين الكثير الطرق التى تستعمل للوصول إلى المعارف، لأن «كل ما يمكن علمه بقياسهم المنطقى يمكن علمه بدون قياسهم المنطقى، وما لا يمكن بدون قياسهم لا يمكن علمه بقياسهم»(١٢٨). وإذا كان السهروردى قد انتقد القياس الأرسطى خاصة والمنطق المشائى عامة من أجل فتح المجال للمنطق الإشراقى، فإن ابن تيمية انتقد القياس الأرسطى لفتح المجال أمام المنطق التجريبى والحسى، والمنطق الإسلامى القائم على قياس الأولى وقياس الآيات(١٢٩).

النتيجة :

من خلال ما تقدم نلاحظ أن السهروردى قد تبنى المنطق المشائى فى تحصيل المعارف الفزيقية ، لكنه قزمه بل رفضه كوسيلة لتحصيل المعارف الميتافيزيقية

وبالأخص الأمور التأليهية ، فأسند هذه المهمة للمنطق الإشراقى القائم على الحدس الصوفى. لكن رغم تبنيه للمنطق المشائى إلا أنه حاول إصلاح بعض نقاطه من جهة كما مزجه بالبعد النفسى السيكولوجى والصوفى من جهة ثانية. ويظهر هذا فى النقاط التالية:

إن الدراسات الإسلامية التى قام بها المسلمون مزجوا بين مباحث لغوية ومباحث منطقية، بحيث أن مبحث الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى لم يتناولها أرسطو، وإنما استمدها المسلمون من المنطق الرواقى.

إضافة إلى أن السهروردى غير بعض المصطلحات للدلالة على البعد الصوفى، فدلالة القصد يقصد بها دلالة المطابقة عند المناطقة، ودلالة الحيطة التى يقصد بها دلالة التضمن، وأخيراً دلالة التطفل يقابلها دلالة الالتزام. كما استعمل مصطلح «اللفظ المنحط» للتعبير عن اللفظ الكلى، واللفظ الشاخص للتعبير عن اللفظ الجزئى. وكل هذا عبارة عن مصطلحات تعبر عن جانب نفسى شعورى، وهو بهذا لم يخرج من بطن المنطق المشائى وإنما ألبسه حلة صوفية إشراقية.

كما أن السهروردى حصر المقولات الأرسطية فى أربعة فقط بل العشرة التى قال بها أرسطو وهى : الكم، والكيف، والمتى، والأين. دون أن يحلل ذلك أو يبرر عمله هذا.

أما بالنسبة للتعريف الأرسطى القائم على الماهية أى يتكون من الجنس والفصل معتقداً أن الجنس يحدد بعض الماهية، والفصل يحدد البعض الآخر فإن السهروردى ينتقده تحت عنوان «قاعدة إشراقية فى عدم التعريف المشائى» حيث يعتقد أنه من الصعوبة إن لم نقل من المستحيل حصر الذاتيات، لأن ما يعتقد أنه ذاتى قد يكون هناك ما هو ذاتى قبله . . . إلخ.

أما مبحث القضايا فإن السهروردى أقر أنواع القضايا التى قال بها أرسطو مثل القضية الحملية والقضية المعدولة والقضية الموجهة إلا إنه أهمل القضية الشرطية والتى قالت بها المدرسية الرواقية وتلامذة أرسطو، وهو ما تبناه السهروردى. إضافة إلى أنه

رد القضية الجزئية إلى الكلية وهذا من خلال قناعته أن الحكمة الإشراقية كل، وبقية الحكم جزء وبالتالى فالكل هو الأصل، والجزء هو الفرع، وما على الصوفى الحكيم إلا أن يعيد الخط إلى مساره ويرجع الجزء إلى الكل. وهو ما قام به أيضاً فى نقده للقضية السالبة الذى أرجعها إلى القضية الموجبة المعدولة باعتبار المعرفة الإشراقية معرفة إيجابية، والإيجاب يقين بينما السالب ظن مما يمكننا الاستغناء عنه. كما يرد جميع القضايا الموجهة إلى قضية واحدة سماها «القضية الضرورية البتاتة. أما من حيث التقابل فإن السهروردى رفض شرط الكم والكيف والجهة، ومن ثم يصبح التناقض عنده يتم بإدخال أداة النقض فى بداية كل قضية، وهو هنا يساوى بين التناقض والتضاد. وحتى يكون للجزئية نقيض لابد من إرجاعها إلى الكلية، لأن لو تركناها جزئية لأصبح من المستحيل علينا أن نحدد البعض الذى يشمله الحكم والبعض الذى لا يشمله، مما يؤدى إلى اختلاف التصورين وهذا يناقض الشرط القائل يجب أن يتفقا فى الموضوع والمحمول. أما بالنسبة لعكس القضايا ، فقد انتقد أرسطو فى عدم انعكاس القضية الجزئية السالبة، حيث عكسها فى احتمالين : الأول أن ردها إلى كلية سالبة بالافتراض ثم عكسها إلى كلية سالبة. والثانى ردها إلى جزئية معدولة ثم عكسها.

أما بالنسبة للقياس فإن أغلب خطوات أرسطو اتبعها لكنه فى الأخير وتجنباً للتطويل من جهة، وتماشياً مع معتقده الصوفى فقد حصر القياس فى الشكل الأول، والضرب الأول، الذى يتكون من مقدمة كبرى كلية موجبة، ومقدمة صغرى كلية موجبة، ونتيجة كلية موجبة ثم أضاف إليها الجهة التى سماها «البتاتة». وبذلك يصبح القياس السهروردى كالتالى:

كل (ج) (ب) بتة.

كل (ب) (أ) بتة.

كل (ج) (أ) بتة.

كما يرفض أن يكون القياس دائماً وأبداً وسيلة فعالة فى تلقى العلوم والمعارف، بل يعتقد أن الكثير من المعارف حتى الفيزيقية لا تحصل به. أما المعارف الميتافيزيقية وخصوصاً التأليهية فإنه يعجز أن يوصلنا إليها، وبالتالى فوسيلة الحصول عليها الحدس الصوفى الإشراقى.

وبهذا يكون السهروردى قد تأثر بالمنطق المشائى ، ولكن حاول إصلاحه حتى يتماشى ومذهبه الصوفى.

obeikandl.com

مراجع البحث

١ - يوسف كرم، تاريخ الفلسفة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٤، ١٩٥٨، ص ١٢٣.

٢ - عبدالرحمن بدوى ، المنطق الصورى والرياضى، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٥، ١٩٨١، ص٣.

٣ - محمد ثابت الفندى، أصول المنطق الرياضى، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، ط١، ١٩٨٧، ص١٨.

٤ - يان لوكازفيتش، نظرية القياس الأرسطية ، (من وجهة نظر المنطق الحديث) ترجمة عبدالحميد صبره، دار المعارف بمصر، ١٩٦١، ص٢٦.

٥ - جول تريكو، المنطق الصورى، ترجمة محمود يعقوبى ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٦٦، ص ٢١.

٦ - محمد ثابت الفندى، أصول المنطق الرياضى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ج١، ط ٢، ١٩٨٧، ص ٣٢.

٧ - جميل صليبا، المعجم الفلسفى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، دار الكتاب المصرى، القاهرة، ج١٩٧٨، ص٢٨١.

٨ - المرجع نفسه، ص ٢٨١.

٩ - الغزالى مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف ، مصر، ج١، ط٢، ص٣٣.

١٠- أبو البركات البغدادى، المعتبر فى الحكمة، إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٥٧/١٩٣٨م، ٣٤.

obeikandl.com

١١- عبدالمعطى محمد ، محمد محمد قاسم، المنطق الصورى (أسسه ومباحثه)، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة ، مصر ١٩٨٥ ، ص١١٣-١١٤ .

١٢- يان لوكاشيفيتش ، نظرية القياس الأرسطية، ص ٢٦ .

١٣- IBRAHIM MADKIUR . L'oreyanon d ARISTOTE dans le monde arabe, libraire 19690 . P.58. Philosophique, Jurin, PARRIS.

١٤ - السهروردى ، حكمة الإشراق، تحقيق هنرى كوربان، مركز الدراسات الفارسية، فرنسا، ١٩٥٢ ، ص ١٤ .

١٥- على سامى النشار، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٤ ، ص٤٧ .

١٦- أرسطو، كتاب العبارة، نقل لإسحاق بن حنين، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبدالرحمن بدوى، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم بيروت، ط١، ١٩٨٠ ، ص١٠٥ .

١٧- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ١٥ .

١٨- أرسطود ، كتاب العبارة، ص ٩٩ .

١٩- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق ، تحقيق محمد على أبو ريان، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٨٨ ، ص ٥٣ .

٢٠- ابن تيمية، الرد على المنطقيين، تحقيق عبدالرحمن ستار، وعماد خفاجة ، مكتبة الأزهر ، القاهرة، مصر، ص ١٥٩ .

٢١- أرسطو، كتاب العبارة، ص ١٠٠-١٠١ .

٢٢- المصدر نفسه، ص ١٠١ .

٢٣- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٣٩- ٤٠ .

٢٤- أرسطو، كتاب المقولات ، نقل اسحاق بن حنين، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبدالرحمن بدوى، وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص٣٣.

٢٥- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ١٧ .

٢٦- المصدر نفسه، ص ١٦ .

٢٧- أبو نصر الفارابى ، كتاب الألفاظ المستعملة فى المنطق، تحقيق مهدى محسن، دار المشرق ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص٧٦.

٢٨ - السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص٤٦ .

٢٩- أرسطو، كتاب المقولات، ص ٣٥.

٣٠- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٤٥.

٣١- أرسطو ، كتاب الطوبيقا، نقل أبى عثمان الدمشقى، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبدالرحمن بدوى، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم بيروت لبنان، ط ١ ، ١٩٨٠، ص٤٩٤.

٣٢- المصدر نفسه، ص ٥٠١.

٣٣- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص٢١ .

٣٤- المصدر نفسه، ص ٧٣.

٣٥- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٥١ .

٣٦- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ١٨ .

٣٧- أرسطو، كتاب العبارة، ص ١٠٣ .

٣٨- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٥٤ .

٣٩- السهروردى ، حكمة الإشراق ، ص ٢٢ .

obeikandl.com

٤٠- المصدر نفسه، ص ٢٥ .

٤١- المصدر نفسه ، ص٢٥ .

٤٢- المصدر نفسه، ص ٢٥ .

٤٣- المصدر نفسه، ص ٢٥ .

٤٤- الغزالى، معيار العلم فى فن المنطق، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٩٨١ ،ص٨٧ .

٤٥- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٢٥ .

٤٦- المصدر نفسه، ص ٢٥ .

٤٧- المصدر نفسه، ص ٣١ .

٤٨- أرسطو، العبارة، ص ١٤٤ .

٤٩- السهروردى ، حكمة الإشراق ، ص ٢٦ .

٥٠- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٥٤ .

٥١- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٢٣ .

٥٢- السهروردى ، اللمخات فى الحقائق، ص ٥٧ .

٥٣- يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر ، ط ١٩٨٠ ، ص ١٢٨ .

٥٤- أرسطو، التحليلات الأولى، نقل تذارى، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبدالرحمن بدوى، وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٠ ، ص١٦٥ .

٥٥- المصدر نفسه، ص ١٢٤ .

٥٦- المصدر نفسه، ص ١٢٢ .

٥٧- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٦٢ .

٥٨- المصدر نفسه، ص ٨٦ .

٥٩- المصدر نفسه، ص ٦٢ .

٦٠- الباجورى، حاشية الباجورى على السلم فى علم المنطق، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، مصر، ط١، ١٩٦٦، ص٧٦ .

٦١- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص٦٢ .

٦٢- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٢٧ .

٦٣- المصدر نفسه، ص ٢٧ .

٦٤- المصدر نفسه، ص٢٩ .

٦٥- المصدر نفسه ، ص٢٩ .

٦٦- أرسطو، كتاب العبارة ، ص١٠٥ .

٦٧- المصدر نفسه، ص ١٠٤ .

٦٨- عبدالله وافى الفيومى، المبادئ المنطقية، مطبعة محمد على صبيح وأولاده، القاهرة، مصدر، ١٩٨٧، ص٢٦ .

٦٩- عبدالله أبو الفضل الخبيصى، شرح الخبيصى على متن تهذيب المنطق والكلام، مطبعة ومكتبة على صبيح وأولاده، القاهرة، مصر، ص ٥٦ .

٧٠- عبدالمتعال الصعيدى، تجديد علم الكلام فى شرح الخبيصى على التهذيب ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، القاهرة،مصر، ص٩٥ .

٧١- عبدالله أبو الفضل الخبيصى، شرح الخبيصى ، ص ٥٦ .

٧٢- أبو البركات البغدادى ، المعتبر فى الحكمة، ص ٩٠ .

٧٣- المرجع نفسه، ص ٩٠ .

٧٤- على عبدالمعطى محمد، ومحمد محمد قاسم، المنطق الصورى (أسسه ومباحثه) ص ٢٦٤.

٧٥- جول تريكو، المنطق الصورى، ترجمة محمود يعقوبى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ١٩٩٢، ص ١٩١.

٧٦- البغدادى ، المعتبر فى الحكمة، ص ٩٩.

٧٧- السهروردى ، حكمة الإشراق ، ص ٣١.

٧٨- المصدر نفسه ، ص ٩٦.

٧٩- عبدالمتعال الصعيدى ، المنطق المنظم فى شرح الملوى على السلم، مكتبة ومطبعة على صبيح وأولاده، ج١ ، ص ٢٦.

٨٠- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٣١.

٨١- المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.

٨٢- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٧١.

٨٣- أرسطو، التحليلات الأولى، ص ١٤٥.

٨٤- المصدر نفسه، ص ١٤٦.

٨٥- المصدر نفسه، ص ١٤٦.

٨٦- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٢٩.

٨٧- أرسطو، التحليلات الأولى، ص ١٤٢-١٤٣.

٨٨- المصدر نفسه، ص ١٤٢-١٤٣.

٨٩- يوسف كرم، العقل والوجود، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٣، د.ت، ص٣٦.

obeikandi.com

٩٠- أرسطو، التحليلات الأولى، ص ١٥٢ .

٩١- المصدر نفسه، ص ١٥٠ .

٩٢- المصدر نفسه، ص ١٤٨ .

٩٣- المصدر نفسه، ص ١٤٨ .

٩٤ - السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٢٦ .

٩٥- أرسطو، التحليلات الأولى، ص ١٤٩- ١٥٠ .

٩٦- المصدر نفسه، ص ١٥٠ .

٩٧- المصدر نفسه، ص ١٥٢ .

٩٨- المصدر نفسه، ص ١٥٣ .

٩٩ - المصدر نفسه، ص١٥٣ .

١٠٠- المصدر نفسه، ص١٥٤ .

١٠١- المصدر نفسه، ص١٥٥ .

١٠٢- المصدر نفسه، ص١٥٨ .

١٠٤- المصدر نفسه، ص١٥٨ .

١٠٥- المصدر نفسه، ص١٥٩- ١٦٠ .

١٠٦- المصدر نفسه، ص ١٦٠ .

١٠٧- المصدر نفسه، ص ١٦٠ .

١٠٨- المصدر نفسه، ص ١٦٠ .

١٠٩- البغدادى، المعتبر فى الحكمة، ص ١٢٦ .

obeikandl.com

١١٠- زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ج١، ١٩٦٦، ص٢٨١.

١١١- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص ٣٤.

١١٢- المصدر نفسه ، ص ٣٧- ٣٨.

١١٣- السهروردى، اللمحات فى الحقائق، ص ٨٣.

١١٤- المصدر السابق، ص ٨٤.

١١٥- المصدر نفسه، ص ٨٤.

١١٦- المصدر نفسه، ص ٧٣.

١١٧- أحمد الدمنهورى، إيضاح المبهم من معانى السلم فى المنطق، دار الكتاب العربية، مصر، ص١٢.

١١٨- السهروردى ، اللمحات فى الحقائق، ص ٨٥.

١١٩- المصدر نفسه، ص ٨٥.

١٢٠- المصدر نفسه، ص ٨٥.

١٢١- حسن حنفى، حكمة الإشراق والفينومونولوچيا (دراسة مقارنة) ضمن الكتاب التذكارى لشيخ الإشراق شهاب الدين السهروردى ، وزارة الثقافة المصرية، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٩.

١٢٢- السهروردى ، حكمة الإشراق، ٣٥.

١٢٣- أبو البركات البغدادى، المعتبر فى الحكمة، ١١٢.

١٣٤- المرجع نفسه ، ص ١١٣.

١٢٥- المرجع نفسه ، ص ١٣.

obeikandl.com

١٢٦- السهروردى ، حكمة الإشراق، ص٧٢.

١٢٧- نقلاً عن حسن حنفى، حكمة الإشراق والفينومنولوچيا، المرجع السابق، ص ٢١٨.

١٢٨- ابن تيمية ، الرد على المنطقيين، ص ١٣٥.

١٢٩- يعرف هذا القياس بتعريفه الأية بأنها «العلامة وهى الدليل الذى يستلزم عين المدولول لا يكون مدلوله أمراً كلياً مشتركاً بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول» ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص ٢٨٥، وبالتالى فالآيات القرآنية دليل كاف لحصول المعرفة.

أما قياس الأولى فيعرفه بقوله:« يدل على أنه يثبت له من صفات الكمال التى لا نقص فيها، أكمل مما علموه ثابتا لغيره مع التفاوت الذى لا يضبطه العقل، كما لا يضبط التفاوت بين الخالق والمخلوق، بل إذا كان العقل يدرك من التفاضل الذى بين مخلوق على مخلوق ما لا يحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق، كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم مما يثبت لكل سواه بما لا يدرك قدره» ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص ٢٩١.